جامعة قاصدي مرباح، ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة مستر أكاديمي

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان:

مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين فعالية نظام المعلومات الإداري

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA_سكيكدة_

من إعداد الطالب: بن موسى أحسن

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:2016/05/23

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د/بن الساسي.....(أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) رئيساً.

الأستاذ: صديقي فؤاد.....(أستاذ مساعدة "أ"، جامعة ورقلة) مشرفاً ومقرراً.

أ.د/ ببنات عبد الرحمان.....(أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مناقشاً.

السنة الجامعية: 2016/2015

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان:

مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين فعالية نظام المعلومات الإداري

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA_سكيكدة_

من إعداد الطالب: بن موسى أحسن

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2016/05/23

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د/بن الساسي.....(أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) رئيساً.

الأستاذ:صديقي فؤاد.....(أستاذ مساعدة "أ"، جامعة ورقلة) مشرفاً ومقرراً.

أ.د/ببنات عبد الرحمن.....(أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مناقشاً.

السنة الجامعية 2016/2015

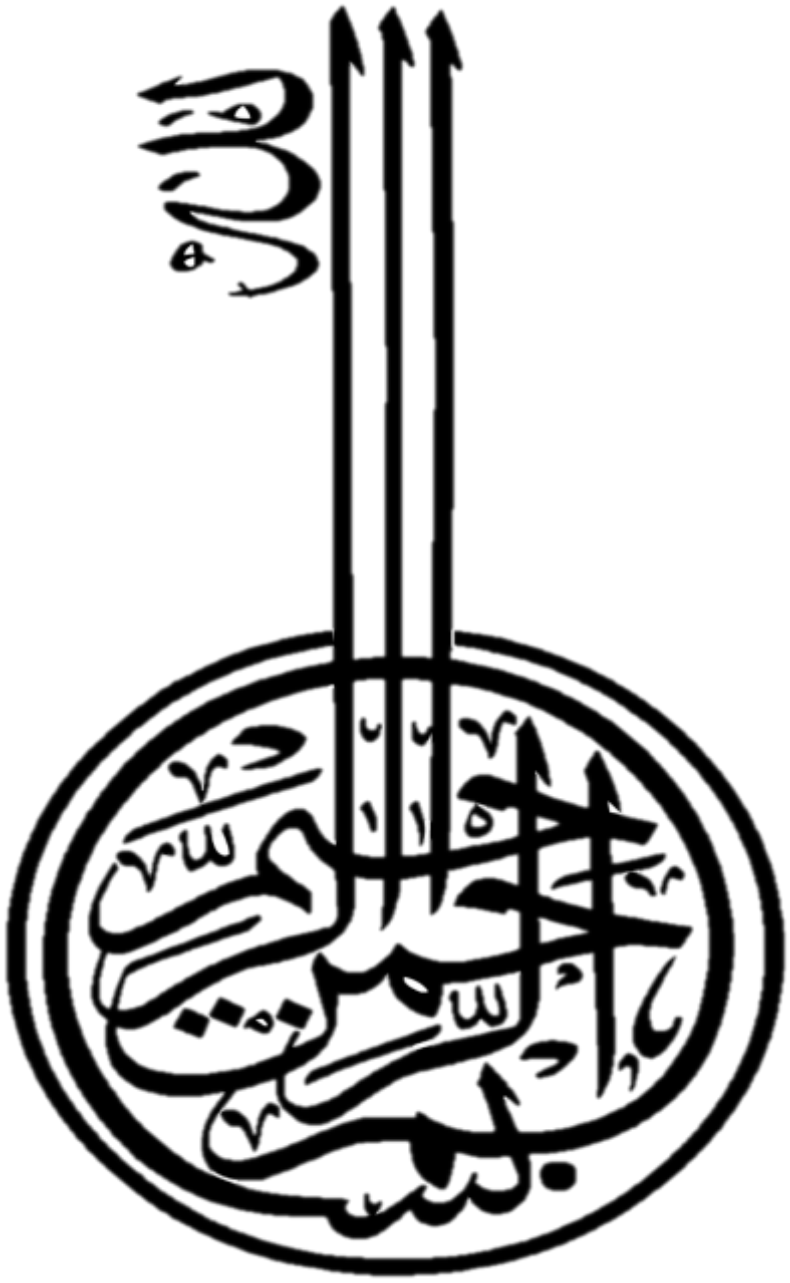

إهداء

الشكر للأول والآخر لله عز وجل الذي منحنا الصبر والعقل لإتمام هذا العمل.

أهدي ثمرة جهدي واجتهادي إلى وطني الغالي و إلى أعظم مخلوق في هذا الوجود، إلى التي وهبتني الحياة وكانت سر وجودي، إلى نبع الحنان الصافي والصدر الحنون الدافي إليك "أمي الغالية".

إلى تاج رأسي وفخري وعوني في هذه الحياة إلى من يتعب لنرتاح ويشقى لنسعد... "أبي العزيز".

إلى أحباء قلبي وأشقاء روحي إخوتي الأعزاء:حسين ’أحسن، سامي عباس، بدر الدين،،محمد،عز الدين، حسين،هشام،عبدالحكيم، إبراهيم، شيماء الغالية وإلى زوجة أخي و إبنها محمد لؤي .

إلى من كان لهم الفضل الكبير في إتمام هذه المذكرة، إلى من فرحتهم فرحتي وحزنهم دمعتي، إلى من عرفت معهم معنى الأخوة دفعة تدقيق ومراقبة التسيير.

وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

أحسن.

الشكر و التقدير

الشكر الأول لله تعالى خالق الإنسان وواهب العقل والبيان

الذي هدانا بخير خلقه محمد صلى الله عليه وسلم

وسير لنا سبل النجاح وأخرجنا من ظلمات الجهل إلى نور العلم

أتقدم بخالص الشكر إلى من كان سندي بجهده ولم يبخل عليا

بنصائحه ولا بتوصياته المشرف على هذا العمل المتواضع أستاذي

الفاضل صديقي فؤاد جزاه الله عنا خير الجزاء.

إلى كل أعضاء اللجنة المناقشة كل واحد باسمه...

و كل من ساعدني من قريب أو بعيد

الملخص:

تهدف هده الدراسة بشكل رئيسي إلى معرفة مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين فعالية نظام المعلومات، مع عرض لمفهوم المراجعة الداخلية و بيان أهميتها و دورها و أهدافها و كان البنك الجزائري محل الدراسة وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن المؤسسة الاقتصادية تطبق وظيفة المراجعة الداخلية بشكل غير كاف.
- و أن المراجع الداخلي يعتمد على استعمال تكنولوجيا المعلومات في عمله لأنه يزيد في حصوله على معلومات ذات موثوقية و فعالية.

كما تم تقديم مجموعة من الاقتراحات و التوصيات للبنك من أجل إعطاء أهمية للمراجعة الداخلية و التركيز على تحسين نظام المعلومات به

الكلمات المفتاحية:

المراجعة الداخلية، الفعالية، نظام المعلومات

SAMMARY

This study aims at the knowing of the contribution of internal audit and the showing of its importance and its goals. The Algerian bank the matter of research this latter leads to a group of results and the important ones are The economic association practise internal audit in insufficient way The internal auditor depends on the information technology in his work because it increases his obtaining of a trustful and effective information . Besides to the group of suggestions and recomandations to the bank inorder to give importance to the internal audit and the concentration on the information technology in it.

KEY WORDS the intrnal audit.effectiveness.information technology

قائمة المحتويات

الفهرس	الصفحة
الإهداء	IV
الشكر	V
الملخص	VI
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الملاحق	IX
قائمة المختصرات	X
المقدمة العامة	أ-ب
الفصل الأول : الأسس النظرية و التطبيقية للمراجعة الداخلية و نظام المعلومات.	
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول :الأسس النظرية للمراجعة الداخلية.	3
المبحث الثاني :الأسس النظرية لنظام المعلومات.	18
خلاصة الفصل الأول	21
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية _البنك الجزائري" BNA"_	
تمهيد الفصل الثاني.	23
المبحث الأول : طريقة و أدوات الدراسة	24
المبحث الثاني : النتائج و المناقشة	29
خلاصة الفصل الثاني	41
الخاتمة	43
المراجع	46
الملاحق	48

قائمة الجداول

الرقم	عنـــــــوان الجـــــــدول	الصفحة
1_2	جدول يوضح مقياس ليكرث الثلاثي	28
2_2	جدول يوضح عدد الاستمارات المجاب عليها و غير مجاب عليها	28
3_2	جدول أوزان لكرث الثلاثي	28
4_2	جدول يوضح مدي صدق و ثبات الدراسة	29
5_2	جدول يوضح البيانات الخاصة بالسمات الشخصية لأفراد العينة	30
6_2	توزيع أفراد الدراسة حسب متغير الجنس	30
7_2	توزيع أفراد الدراسة حسب متغير العمر	31
8_2	توزيع أفراد الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	32
9_2	توزيع أفراد الدراسة حسب متغير سنوات العمل	33
10_2	جدول قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول	34
11_2	جدول قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني	36
12_2	جدول يوضح الارتباط الخطي بين المراجعة الداخلية و نظام المعلومات	37
13_2	جدول يوضح تباين خط الانحدار بين المراجعة الداخلية و نظام المعلومات	38
14_2	جدول يوضح قيم معاملات خط الانحدار	38

قائمة الأشكـال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(2-1)	توزيع نسبة المستجوبون حسب الجنس	31
(2-2)	توزيع نسبة المستجوبون حسب السن	32
(2-3)	توزيع نسبة المستجوبون حسب المستوى الدراسي	33
(2-4)	توزيع نسبة المستجوبون حسب سنوات العمل بالمؤسسة	34

قائمة الملاحـــق

الرقم	عنوان الملحـــق	الصفحة
01	قائمة الأساتذة المحكيمين للإستبانة	48
02	الإرتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة	48
03	تحليل تباين خط الانحدار	48
04	قيم معاملات خط الانحدار	48
05	النسبة المئوية للجنس	49
06	النسبة المئوية لعنصر السن	49
07	النسبة المئوية للمستوى التعليمي	49
08	النسبة المئوية لسنوات العمل	50
09	معامل الثبات للإستبانة	50
10	معامل الارتباط بين المتغيرين المستقل و التابع	50
11	قيم المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل من المتغير المستقل والتابع.	51
12	الاستبيان	52

قائمة المختصرات

الاختصار	الدلالة
BADR	بنك التنمية الريفية
BCA	البنك المركزي الجزائري
BNA	البنك الوطني الجزائري
BEA	البنك الخارجي الجزائري
BDL	بنك التنمية المحلية
CAD	الصندوق الجزائري للتنمية
CPA	القرض الشعبي الجزائري
CNEP	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط

المقدمة

توطئة:

ظهرت المراجعة الداخلية نتيجة الحاجة إلى حماية الممتلكات و ضمان صحة البيانات الموجودة، و العمل على اكتشاف الأخطاء، خاصة بعد الانهيارات الاقتصادية و الأزمات المالية التي شهدها العالم، والتي هزت المؤسسات الاقتصادية، هدا ما أدى إلى البحث عن سبل ووسائل لتحقيق رقابة فعالة على أعمال تلك المؤسسات، وبالتالي زيادة اللجوء و الاهتمام أكثر بعملية المراجعة الداخلية، حيث كان يتسم بنطاق ضيق يقتصر فقط على مراجعة القيود المحاسبية والسجلات المالية، واكتشاف الأخطاء والغش والعمل على الحد من حدوثها، و لكن مع تطور إمكانيات المراجعين و إسهامهم في تقديم خدمات إدارية إلى جانب خدماتهم المالية أصبحت المراجعة الداخلية تقوم على فحص و تقييم كافة الأنشطة و العمليات لتحقيق أهداف المؤسسة حيث أصبح المراجع يتولى مهمة فحص البيانات الناتجة عن مخرجات نظام معلومات المؤسسة، وذلك من أجل ضمان فعالية كافة العمليات و الأنشطة و تزويد المسيرين بالمعلومات الدقيقة بالشكل و الوقت المناسبين لاتخاذ القرارات الملائمة التي تمكنهم من تحقيق الأهداف المسطرة.

و للإلمام بحيثيات الموضوع قمنا بطرح الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين فعالية نظام المعلومات الإداري بالمؤسسة؟

و للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات التالية:

- ✓ مامدى توافر شروط التطبيق الكافي للمراجعة الداخلية في المؤسسة ؟
- ✓ ما مدى اعتماد نظام المعلومات على مخرجات المراجعة الداخلية في المؤسسة ؟
- ✓ فيما يكمن دور المراجعة الداخلية كأداة لتفعيل نظام المعلومات في مؤسسة البنك الوطني الجزائري سكيكدة؟

1- الفرضيات:

- ✓ تتوفر المؤسسة محل الدراسة على شروط التطبيق الكافي للمراجعة الداخلية؛
- ✓ يعتمد نظام المعلومات بشكل كبير على مخرجات المراجعة الداخلية في المؤسسة؛
- ✓ تلعب وظيفة المراجعة الداخلية دورا كبيرا في تفعيل نظام المعلومات المؤسسة.

2- مبررات اختيار الموضوع:

- ✓ ارتباط الموضوع بالتخصص، تدقيق و مراقبة التسيير؛
- ✓ أهمية الموضوع بالنسبة للمؤسسات ومدى تأثيره على الساحة الاقتصادية؛
- ✓ التحسيس بأهمية الموضوع لما له من أهمية فهو من جهة يتطرق إلى الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية و من جهة أخري مدي أهمية نظام المعلومات في المؤسسة.

3- أهمية الدراسة:

على الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه وظيفة المراجعة في المنشآت و المؤسسات الاقتصادية الصغيرة كانت أو الكبيرة، فإن هده الدراسة تهدف إلى التعرف على مدي مساهمة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين فعالية نظام المعلومات وتكمن أهميتها في

مايلي:

- أهمية وظيفة المراجعة الداخلية باعتبارها الركيزة و الأداة الأساسية في التحقق من صحة البيانات و دقة المعلومات؛
- تساعد هده الدراسة في تقديم دليل علمي عن علاقة تأثير وظيفة المراجعة الداخلية في تفعيل نظام المعلومات.

4- هد ف الدراسة:

_ تهدف الدراسة إلى إبراز دور وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين مخرجات نظام المعلومات في المؤسسة؛

_ معرفة واقع المراجعة الداخلية بالمؤسسة محل الدراسة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية:تم إجراء دراسة الحالة على مستوي مؤسسة البنك الجزائري"BNA"_سكيكدة_

الحدود الزمنية:تمت الدراسة في حدود الفصل الأول من سنة 2016

5- صعوبات الدراسة:

_ الصعوبة الشديدة في الحصول على المعلومات من طرف المؤسسة بسبب التشدد و الصرامة وسرية المعلومات؛

6- هيكل الدراسة:

بناءا على مشكلة الدراسة و الأهداف المرجوة منها تمت هيكلة الموضوع كالآتي:

البدء بالمقدمة، وتقسيم الدراسة إلى فصلين، الأول تضمن الإطار النظري للموضوع، وكان مقسم إلى مبحثين، الأول تضمن الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة والذي تناول مدخل إلى المراجعة الداخلية و مدخل إلى نظام المعلومات أما المبحث الثاني فتضمن الأدبيات التطبيقية والذي تناول الدراسات السابقة التي لها علاقة بمتغيرات الدراسة الحالي وتوضيح نقاط اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فتضمن الدراسة التطبيقية بمؤسسة البنك الجزائري "BNA"و كان مقسم إلى مبحثين، الأول تطرقت إلى الطريقة والأدوات المستخدمة، أين تناول الطريقة التي اعتمدت عليها الدراسة بالإضافة إلى الأدوات التي استعانت بها أما المبحث الثاني فقد شمل النتائج التي تم التوصل إليها ومناقشتها. وأخيرا الخاتمة التي تحتوي ملخصا عن الدراسة و نتائجها و أهم التوصيات المقترحة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

المبحث الأول: الأسس النظرية لمفهوم المراجعة الداخلية ونظام المعلومات:

في هدا المبحث الأول سنحاول إعطاء صورة شاملة حول الأسس النظرية لمفهوم المراجعة الداخلية و نظام المعلومات.

المطلب الأول: تعريف المراجعة الداخلية وأهميتها وأهدافها:

في هدا المطلب سيتم التطرق إلى تعريف المراجعة الداخلية وذكر أهميتها و أهدافها و أنواعها كما سيتم ذكر بعض الأنواع و المعايير الخاصة بها.

الفرع الأول: تعريف المراجعة الداخلية

1. ولعل أول تعريف، ذلك الذي ورد في إحدى المقالات التي نشرها معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية "IIA"في عام 1947م تحت عنوان "مسؤوليات المراجع الداخلي"، حيث عرف المراجعة الداخلية بأنها: " نشاط مستقل للتقييم داخل التنظيم، يهدف إلى مراجعة العمليات المالية والمحاسبية وغيرها من العمليات كأساس لخدمة الإدارة، بالإضافة إلى القيام بالرقابة الإدارية والخاصة بقياس فعالية الأدوات الرقابية المستخدمة."[1]
2. نجد التعريف الصادر سنة 1957م كالتالي: المراجعة الداخلية هي نشاط مستقل يستعمل لمراقبة مجموعة الوظائف والنشاطات، فهي نشاط رقابي في أعلى مركز تنظيمي يمارس بتفويض من الإدارة العليا بهدف الملاحظة وإبداء الرأي حول فعالية."[2]
3. وتعرف أيضاً: "على أنها وظيفة تقييم مستقلة يقوم بها المشروع، لفحص وتقييم أنشطته التي تقدم داخل المشروع."[3]

فالمفهوم الشامل للمراجعة الداخلية يتضمن في محتواه الواسع المفاهيم التالية:

- نشاط داخلي مستقل داخل المنشأة تنشئه الإدارة للقيام بخدماته؛
- أداة رقابية تعرض تقييم السياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف المراجعة الداخلية: في هدا الفرع سنتناول أهمية و ذكر بعض أهداف المراجعة الداخلية.

أولاً – أهميتها:

تكمن أهمية المراجعة الداخلية النقاط الرئيسية التالية:

- ✓ تعتبر المراجعة الداخلية إحدى فروع الرقابة الداخلية، وتتمتع باحترام وثقة كل إدارات المؤسسة لما تقدمه

[1] فتحي رزق السوافري،سمير كامل محمد و محمود مراد مصطفي، الاتجاهات الحديثة في الرقابة و المراجعة الداخلية دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002،ص:45.
[2] محمد سمير الصبان و إسماعيل إبراهيم جمعة وفتحي رزق السوافري، الرقابة و المراجعة الداخلية،مدخل نظري تطبيقي،الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص:25.
[3] ثناء علي القباني، مراجعة نظم تشغيل البيانات إلكترونيا ص:15.

من فحص شامل وتقييم موضوعي للأنشطة.[1]

- ✓ المراجعة الداخلية دعامة من دعائم نظام الرقابة الداخلية.
- ✓ المراجعة الداخلية تسعى إلى ترشيد قرارات الإدارة من خلال توفير المعلومات الدقيقة والمناسبة في التوقيت المناسب.[2]

ثانياً – أهدافها:

يكمن الهدف الأساسي للمراجعة الداخلية في:

القيام بتقييم الجوانب الرقابية في المؤسسة بما يساعد الإدارة على أداء وظائفها إضافة إلى بعض الأهداف نذكر منها:

- ✓ تسعى وظيفة المراجعة الداخلية إلى مساعدة أفراد المؤسسة على ممارسة المسؤوليات الملقاة على عاتقهم بشكل فعال، فهي تزودهم بالتحليلات، التقييمات، التوصيات ومختلف الآراء والمعلومات المتعلقة بالأنشطة الي تم فحصها.
- ✓ المراجعة الداخلية تهدف إلى تحقيق الإشراف والرقابة الإدارية في المؤسسة، وذلك بتقييم كفاءة أداء العمليات على مستوى الوحدات التنظيمية الداخلية (إدارات، أقسام، فروع) حتى تساعد جميع أعضاء الإدارة على تأدية مسؤولياتهم بطريقة فعالة. وعليه فعليه فإنها في سبيل تحقيق أهدافها.

الفرع الثالث: أنواع ومعايير وأدوات الراجعة:من خلال هدا الفرع سنحاول ذكر أنواع و معايير و أدوات المراجعة الداخلية.

أولاً–أنواع المراجعة الداخلية:

إن مجال تطبيق المراجعة الداخلية واسع، حيث أنه يقوم على أساس الرقابة الداخلية للمؤسسة كما أنها تعتمد على فحص مدى احترام القوانين والأنظمة، وبالتالي تنقسم إلى: مراجعة محاسبية ومالية، مراجعة إدارية تشغيلية.

- ✓ **المراجعة المحاسبية والمالية:** تعرف على أنها "فحص للسجلات والحسابات والمستندات لشركة ما قصد التأكد من القيود الواردة في الدفاتر قد سجلت بشكل قانوني."[1]وبالتالي فهي نشاط قائم على المراجعة بكل ما يتصل بالنواحي المالية والمحاسبية.[3]
- ✓ **المرجعة الإدارية (التشغيلية، العلمية):** تعتبر الإدارية مرادفاً للمراجعة الداخلية، لكنها في الحقيقة تشكل جزءا من المراجعة الداخلية، وتعرف بأنها مراقبة تحقيق عملية تسييرية وحسن تطبيق الخطط وإجراءات التسييرية الداخلية.

[1] ثناء علي القباني،مرجع سبق ذكره ص:26.

[2] حامد محمود، محمد أبو العلا الطحان، محمد هشام الحمودي، أساليب المراجعة، جامعة التعليم المفتوح، القاهرة،مصر1994، ص20.

[3] عبد الوهاب خياطة، "تفتيش الحسابات و مراجعة الميزانيات"، مطبعة طربين، الطبعة الثالثة، دمشق، سوريا،1996، ص:22.

وبما أن الخطط الموضوعية بحاجة إلى تعديل من خلال تنظيم إداري متكامل ومتوازن، وفي المراجعة الإدارية الداخلية فإنه ما يتم مراجعته والتأكد منه وأداء الأفراد العاملين في المؤسسة.[1]

وقد تشمل المراجعة الإدارية الأمور التالية:

- ✓ أنظمة الرقابة الداخلية بما في ذلك الإجراءات الرقابية الخاصة بالأموال.
- ✓ دقة البيانات المالية وصحة المعلومات المتعلقة بعمليات بالمشروع بحيث يمكن الاعتماد عليها.[2]

ثانيا–معايير المراجعة الداخلية:

تعتبر هده المعايير القاعدة الأساسية التي يستند عليها المراجع الداخلي في عمله كونه المراجع الأساسي للعملية، وتتمثل هده المعايير فيما يلي:

المعيار رقم100–معايير خاصة بالاستقلال المهني: والاستقلال المهني يمكن تحقيقه من خلال عنصرين اساسين هما: الموقع التنظيمي والموضوعي.

الموقع التنظيمي (المعيار رقم 110): يجب ان يكون الموقع التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية ملائما، أي يتمتع المراجع الداخلي بمكانة تنظيمية تسمح له بإنجاز الاعمال الخاصة به بكفاءة وبحرية.

الموضوعية (المعيار رقم 120): هي موقف يتضمن الاستقلال الذهني للمراجع عند تنفيذ العمل، وبالتالي لا يجب ان يكون حكمه على الأمور الخاصة بالمراجعة تابعا للآخرين.

المعيار رقم 200– معايير خاصة بكفاءة الأداء المهني:

" يجب ان يؤدي المراجعون الداخليون أعمالهم بكل كفاءة وعناية مهنية ".و لقد جاء هذا المعيار ليحد من الممارسات الغير قانونية لوظيفة المراجعة الداخلية

المعيار 210– اختيار وتعيين الأفراد: يجب التأكد من توافر الخبرة الفنية اللازمة والتأهيل العلمي المناسب في المراجعين الداخليين للمصلحة (المراجعة الداخلية).

المعيار رقم 220–المعرفة، المهارات والمؤهلات الفنية: كلما كان نطاق المراجعة الداخلية واسعا، كلما تطلب ذلك معرفة لازمة ومهارات ومؤهلات متعددة في الأشخاص القائمين بعملية المراجعة.

المعيار رقم 230–الاشراف: يجب ان توفر إدارة المراجعة الداخلية تأكيدا على وجود اشراف ملائم على عمليات المراجعة.

---

[1] علي عباس، الرقابة الإدارية على المال و الأعمال في الشركات المساهمة و المؤسسات المصرفية، مكتبة تلاع العلى، عمان، الأردن 1995، ص:04.

[2] منصور حامد محمود، ثناء عطية فراج،"المراجعة الإدارية و تقييم الأداء، جامعة القاهرة،المطبعة المفتوحة، مصر،1994، ص8–9.

المعيار رقم 240–الالتزام بالقواعد الأخلاقية للمراجعة الداخلية: وهو امر يخص كل المراجعين الداخليين بذون استثناء، فعلى الجميع احترام القواعد الأخلاقية الخاصة بهذه الوظيفة، والحرص على عدم تجاوزها مهما كانت درجتهم في السلم الوظيفي.

المعيار رقم 250–المعارف، المهارات والمؤهلات العلمية: جاء هذا المعيار ليؤكد على ضرورة توفر المعارف، المهارات الفردية والمؤهلات الفنية في كل مراجع داخلي.

المعيار رقم 260–العلاقات الإنسانية والاتصال: يجب ان يمتلك المراجعون الداخليون مهارات وقدرات خاصة على التعامل مع الأشخاص والاتصال معهم حتى يتمكنوا من أداء وظيفتهم بكل كفاءة وفعالية.

المعيار رقم270–التكوين المستمر: ان هذا المعيار يوضح دون أدني شك الأهمية التي اولتها الهيئات القائمة على هذه الوظيفة لعمليات التكوين المتواصل والمستمر للمراجعين الداخليين.

المعيار رقم 280–العناية المهنية: على المراجعين الداخليين بدل القدر الكافي من العناية المهنية اثناء أدائهم لعمليات المراجعة الداخلية.

المعيار رقم 300–نطاق العمل: يوضح هذا المعيار ازدواجية مفهوم خاصية الشمول لوظيفة المراجعة الداخلية، فهي من جهة تمارس في التنظيمات ومن جهة أخرى فهي تشمل كل الوظائف الموجودة في المؤسسة الواحدة. وفي نفس الوقت، فهو يشير الى ان هذه الوظيفة ترتكز على الفعالية والجودة، ويتضح لنا ذلك في الخمسة معايير الخاصة التالية:

صدق ونزاهة المعلومات (المعيار رقم 310): على المراجعين الداخليين فحص مدى صدق ونزاهة المعلومات المالية والتشغيلية، وكذا الوسائل المستخدمة في جمع تلك المعلومات وعرضها وتصنيفها و قياسها.

الالتزام بالسياسات، الخطط، الإجراءات، القوانين واللوائح التنظيمية (المعيار رقم 320): التحقق من مدى الالتزام بالسياسات، الخطط، الإجراءات، القوانين، اللوائح والقواعد التنظيمية عند كل تدخل يقوم به المراجع الداخلي، والتي يمكن ان يكون لها تأثير جوهري على العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

حماية الأصول (المعيار رقم 330): يجب ان يعمل المراجع الداخلي على التحقق من وجود حماية كافية لأصول وموجودات المؤسسة، وذلك بالتأكد من مدى كفاءة الوسائل المستخدمة، والتحقق على نحو ملائم من وجودها.

الاستعمال الاقتصادي والفعال للموارد (المعيار رقم 340): يجب على المراجعين الداخليين تقييم مدى فاعلية وفعالية استخدام الموارد، وما إذا كانت هذه الموارد مستعملة بطريقة اقتصادية وفعالة.

تحقيق الأهداف المرجوة من العمليات والبرامج: تتم مراجعة العمليات التشغيلية والبرامج من اجل التأكد من مدى تماشي نتائجها مع الأهداف المسطرة.

المعيار 400–معايير خاصة بتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية: ويتضمن هذا المعيار أربعة معايير خاصة توضح واجبات المراجع الداخلي وفيما يلي شرح مفصل لهذه المعايير

تخطيط مهمات المراجعة (المعيار رقم410): يجب ان يقومون المراجعون الداخليين بتخطيط دقيق لكل عملية مراجعة داخلية، يتم دلك عن طريق التعرف على أهداف كل عملية وتحديد نطاق العمل وكذلك تحديد نوع المعلومات الكافية لإعطاء صورة او خلفية عن النشاط المراد مراجعته، بالإضافة الى تحديد المواد اللازمة لأداء عملية المراجعة والاتصال بالأشخاص المعنيين، حتى تتكون لديه صورة واضحة وشاملة عن كل الجوانب التي تحتاج اهتماما أكبر أثناء عملية المراجعة.

فحص وتقييم المعلومات (المعيار رقم 420): انطلاقا من المعلومات المتحصل عليها، يقوم المراجع الداخلي بتشخيص معين، حيث يعمل على تحليل، تفسير وتوثيق تلك المعلومات (الحصول على الأدلة الكافية) لتأكيد وتدعيم نتائج المراجعة.

إيصال النتائج (المعيار رقم 430): تتوج عملية الفحص والتقييم بتقرير يعده المراجع الداخلي ويشمل مختلف النتائج التي توصل إليها والتوصيات التي يراها مناسبة. كما يتعين عليه مناقشة تلك النتائج والتوصيات مع المستوى الإداري المعني قبل وضع تقريره النهائي.

متابعة التقرير (متابعة تنفيذ التوصيات، المعيار 440): بعد توزيع تقرير المراجعة، سيتولى المراجع الداخلي متابعة تنفيذ ما ورد فيه، وذلك للتأكد من انه قد تم اتخاذ كل الإجراءات والتدابير اللازمة للتعامل مع نتائج تلك عملية المراجعة.

المعيار رقم 500–معايير خاصة بتسيير مصلحة المراجعة الداخلية:

"يتعين على مدير مصلحة المراجعة الداخلية إدارة وتسيير شؤون هذه المصلحة بالطريقة التي يراها مناسبة".

فهذا المعيار يترك لمسئولي أقسام المراجعة الداخلية الحرية في تسيير الأعمال الموكلة إليهم، وتندرج ضمن هذا المعيار العام ستة معايير خاصة.

الأهداف، الكفاءة والمسؤولية (المعيار رقم 510): يؤكد هذا المعيار على ضرورة أن تمتلك مسؤول إدارة المراجعة الداخلية قائمة أو وثيقة توضح فيها: أهداف، كفاءة ومسؤوليات وظيفة المراجعة الداخلية وكذلك نطاق تدخلها، وهي تعرف ب "ميثاق المراجعة الداخلية"

التخطيط (المعيار رقم 520): تحدثنا في" المعيار 410" عن كيفية تخطيط مهمات المراجعة، أما هذا المعيار (520) فقد جاء ليؤكد على ضرورة تحضير "مخطط المراجعة"، وذلك انطلاقا من فكرة قياس المخاطر، حيث يتولى المسئول الأول على إدارة المراجعة الداخلية وضع وتحديد الخطط المناسبة التي يتم من خلالها القيام بتنفيذ مهامها ومسؤولياتها.

السياسات والإجراءات (المعيار رقم 530): يجب على مسئول إدارة المراجعة الداخلية إن يقوم بتحديد سياسات وإجراءات مكتوبة تمثل دليل عملي لتوجيه مهام المراجعين الداخليين.

تسيير و تكوين الموظفين (المعيار 540): يضع المسئول عن مصلحة المراجعة الداخلية برنامجا لاختبار و تنمية الموارد البشرية في مصلحته، فقبل تعيين أي موظف يجب ان يخضعه لعدة اختبارات للتحقق من قدراته العلمية و مهاراته الفنية، كما لا يتوقف عمله عند هذا الحد، بل لابد من تنظيم دورات تكوينية للموظفين الذين هم تحت إشرافه حتى يكتسبوا معارف و تقنيات جديدة (تنمية قدراتهم).

المراجعون الخارجون (المعيار 550): يؤكد هذا المعيار الخاص على ضرورة التنسيق بين جهود وظيفة المراجعة الداخلية ومهنة المراجعة الخارجية.

مراقبة الجودة(المعيار 560): إن تقييم فعالية وجودة أداء أعمال المراجعة الداخلية هي مسالة ضرورية، وعليه فانه يجب على مسئول إدارة المراجعة الداخلية وضع برنامج لمراقبة جودة ونوعية أعمال إدارته أو مصلحته، وتقييم نشاطا بصورة مستمرة.[1]

ثالثا – أدوات المراجعة الداخلية:و نميز أداتين، أدوات الاستفهام و أدوات الوصف.

أ–أدوات الاستفهام: وهي تنقسم الى عدة اقسام كما يلي:

- ✓ **المعاينة الإحصائية**: تعتبر المعاينة الإحصائية طريقة تسمح من خلال اختبار عشوائي لعينة في مجتمع ما، بتعميم على المجتمع الملاحظات والنتائج المستنتجة من العينة.

اما عن تنفيذ المراجعة بأسلوب العينة يتطلب عادة من المراجع كفاءة وخبرة، اما في اختيار العينة او تحليل النتائج، التي تؤدي الى تعميم الظاهرة المدروسة على المجتمع.

ويمكننا القيام بتوضيح اساسيات هذه الطريقة في مجال التدقيق الداخلي كما يلي:

1- **المجتمع**: هو مجموعة المشاهدات والقياسات الخاصة بمجموعة من الوحدات الاقتصادية ونجده في مجال التدقيق على انه كل المستندات الخاصة بعملية معينة مثل فواتير البيع والشراء، العمليات التجارية التي حدثت في مجال زمني معين، حسابات الدائنين والمدينين المسجلين في دفتر الأستاذ عددا وقيمة، الصكوك المدفوعة خلال الفترة، محاضرات الاستلام الخاصة بالبضاعة والتي استلمت خلال الفترة.

2– العينة: هي المفردات او العناصر التي يتم اختيارها بطريقة إحصائية لغرض اختبارها ومن تم مساعدة العينة في تعميم نتائجها على المجتمع المستخرجة منه، وهي تمثل في مجال التدقيق مجموعة من المفردات المختارة من المجتمعات المذكورة أعلاه.

3- **مستوى الثقة**: يمثل النسبة المئوية لدرجة التأكد المطلوبة من قبل المدقق وخاصة باستنتاج احصائي معين بناءات على اختباره للعينة، فيمكن للمدقق انه يقول على سبيل المثال انه هنالك احتمال قدره 90%

[1] IFACI:"les normes internationales pour la pratique professionnelle de l audit interne,"ed_1997 ,paris ,page :25 à 30

بان الاستنتاج الذي سيحصل عليه من خلال اختبار للعينة يمكن الاعتماد عليه ومن تم تعميمه على المجتمع.[1]

- ✓ **المقابلات:** وتعتبر هذه التقنية ضمن التقنيات غير الرسمية التي تتسم بوصف الإجراءات، وذلك بسرد شفهي دون الرجوع الى وثائق ومستندات تتعلق بذلك، وهذه التقنية في التدقيق الداخلي تعتبر حوار او محادثة بل ترتكز على برنامج، خطط واهداف تحدد مسبقا من طرف المدقق بل يجب ان تتسم المقابلة بجو من التفاهم والتعاون والهدف منها هو أخذ راي اولي ونوعي بشكل أساسي على مختلف الأنظمة المكونة للمؤسسة. وتتلخص خطوات المقابلة فيما يلي:

1- **تحضير المقابلة:** تتضمن هذه الخطوة تحديد سابق لموضوع المقابلة، يتم تحضيرها مسبقا بناءا على: المعرفة التي تحصل عليها المدقق حول المؤسسة من خلال الوثائق والمقابلات السابقة، خبرته السابقة وحدسه، مساعدات الزملاء. كما يجب اعداد الأسئلة بشكل جيد مما يسمح بالحصول على أجوبة بنفس المستوى مع الأخذ بعين الاعتبار تحديد موعد مع الجهة التي ستكون محل التدقيق.

2- **طرح الأسئلة:** يجب على المدقق ان يأخذ بعين الاعتبار عند طرح الأسئلة انه:

- دوما متأكد من فهم المخاطب لأسئلة التي يتم طرحها وإذا لزم الامر يجب إعادة صياغتها للفهم الصحيح لها.
- ترك الحرية للمخاطب في التعبير وتقديم الجواب باحترام هدف ونطاق المهمة وتسجيل كل الأجوبة والمعلومات المتحصل عليها.

3- **نهاية المقابلة:** على المدقق في هذه الخطوة ان يقوم بالمصادقة على النقاط الأساسية المسجلة وذلك بهدف اجتناب أخطاء يمكن ان تنتج عن عدم الفهم او النسيان وذلك عبر كافة المستويات.[2]

[1] les techniques d echantillonnage statistique et lauditeur :revue S.N.C N 07,1955,page :24

[2] J acques renard : théorie et pratique de l'audit interne,organisation,1995.

- ✓ **الاستبيان الخاص بالرقابة:** وهي أداة مستخدمة كثيرا تسمح بدرجة عالية من التشخيص الكلي لجهاز الرقابة الداخلية، ويتكون الاستبيان من مجموعة من الأسئلة حيث فيه تصمم بشكل مغلق يتم الإجابة عليها ب "نعم" او "لا".
- ✓ **التحقق من الملفات الكمبيوتر:** تعمل هده الأداء على استخلاص معلومات متواجدة في الوسائل الالكترونية ونطام المعلومات الخاص بالمؤسسة على أساس معايير معينة ويستوجب الاستغلال الأفضل لها وهدا لفائدة المدقق فهي تزيدمن فعالية. وتتمثل أهدافه في:
  - القيام بالإحصاء السريع للعناصر الإحصائية موضع الدراسة.
  - بناء قوائم للحالات التي تم فحصها بطريقة شاملة او عشوائية.
  - القيام باختبار عينات المجتمع.

ويوجد ثلاثة فئات لأدوات ملفات الكمبيوتر محدد كما يلي: أدوات عمل المدقق، أدوات تحقيق المهمات وأدوات تسيير الخدمات.

ثانيا–أدوات الوصف

وتتمثل فيما يلي:

1–الدراسة الوصفية:

تتمثل الدراسة الوصفية في نوعين من السرد والوصف، أحدهما يحدث من طرف الشخص الخاضع للمراجعة والأخر من قبل القائم بمهمة المراجعة (المراجع)، فالأول يكون شفهيا أما الثاني فهو كتابي، والنوع الأول أكثر إثراء، فهو الدي يعطينا أكبر كم من المعلومات، إما الثاني فما هو إلا تنظيم لأفكار ومعارف المراجع.

2– الهيكل الوظيفي:

بخلاف الهيكل التنظيمي الذي يشكل أحد واهم عناصر نظام الرقابة الداخلية، والدي يكون معدا من قبل الإدارة، فان الهيكل الوظيفي يعده المراجع الداخلي ادا كان ضروريا لرؤية أوضح انطلاقا من المعلومات التي جمعها من خلال الملاحظات، المقابلات الوصف ... الخ. وتستعمل هده الأداة من طرف المراجع دلك من خلال فحصه للهيكل الوظيفي من اجل معرفة ما ان كان هناك:

4– شخص واحد يقوم بعدة وظائف؛

5– وظيفة واحدة مشتركة بين عدة أشخاص؛

6– وجود وظيفة شاغرة بدون شخص.[1]

3– شبكة تحديد الوظائف:

[1] Jacques Renard op–3éme Édition page: 330– 332

تدعى أيضا بشبكة فصل الوظائف وتستخدم لتمكين مراجع من تحديد عمل كل موظف وهدا بهدف توضيح مسؤوليات الوظيفية وتحديد السلطات.[1]

4- خرائط التدفق:

تعرف خرائط التدفق أو الانسياب بأنها رسم بياني لسلسلة من العمليات، حيث يتم من خلاله عرض مختلف المستندات ومراكز العمل والقرارات والمسؤوليات وباستخدام أشكال ورموز مجمعة مع بعضها البعض وفقا لتنظيم الإداري للمؤسسة.

وهدف الرئيسي من هدا التحليل والتحقق من وجود نظام مقبول وفعال لرقابة الداخلية، وحتى يتحقق هدا الهدف يجب:

- تقسيم المسؤوليات الخاصة بمختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة؛
- تحديد المصادر الأفعال والقرارات والرقابة وكدا المراجعة؛
- دراسة تنظيم معالجة الوثائق المتعلقة بسلسلة او نوع من العمليات؛
- دراسة المستندات المستخدمة في تحويل المعلومات او التعليمات.[2]

المطلب الثالث: منهجية المراجعة الداخلية: في هدا المطلب سنحاول التعرف على الخطوات أو المراحل المتبعة في عملية المراجعة الداخلية.

المرحلة الأولى: مرحلة التحضير والتخطيط للمهمة: تعتبر من الراحل الأولية (التمهيدية) في المراجعة حيث يقوم المراجع الداخلي با لاطلاع على المنشاة بغرض كسب معرفة ومعلومات عن المؤسسة وتتم هده المرحلة ثلاث خطوات:

1-**الدراسة الأولية للمؤسسة:** وفي هده الخطوة على المراجع أن يقوم بدراسة الأولية حول نشاط المؤسسة حيث يتحصل على مختلف البيانات والمعلومات (اسم وعنوان المؤسسة،نشأة، نظام الرقابة المطبق دخلها ...) وغيرها من المعلومات التي يرى ضرورة الحصول عليها كما يجب عليه القيام بتحديد نقاط القوة والضعف وهدا لكي يحدد الإجراءات التفصيلية التي تندرج في برنامج لمراجعة.

2-**إعداد برنامج المراجعة:** ويتم إعداد خدا البرنامج بتحديد أهداف التي يريد الوصول إليها، كما يظهر البرنامج نطاق العمل المطلوب من المراجع وكذلك الإجراءات التي سوف يتخذها أثناء أداءه للمهمة المكلف بها.

[1] robert Oliver, DESCF :audit commissariat aux comptes , aspects internationaux, eds dunod, paris, 2000, page 6

[2] G.Bendict & R.Keravel :Evaluation du contrôle interne dans la mission d'audit, Foucher,1990, page 39

3-**توزيع الاختصاصات**: ويقصد به تحديد موظفي مكتب المراجعة واختيار الكفاءات المناسبة، كما يجب على المراجع توفيق بين المهارات المطلوبة وكفاءة الأفراد العاملين معه، هدا باعتبار المسئول الأول الوحيد أمام إدارة المؤسسة ومختلف الأطراف المعنية بنتائج المراجعة.

المرحلة الثانية: القيام بالمراجعة

في هده الخطوة يقوم المراجع بعمله بصفة فعلية وتطبيق مختلف الإجراءات المتعلقة بها وكما تم تحديدها في البرنامج، وقد تختلف هده الإجراءات تبعا لاختلاف طبيعة النشاط المؤسسة ونوعية الصعوبات التي يمكن ان يصادفها. إلا أن هناك عناصر مرتبطة بأداء المراجعة هي:

التحقيق: و يعني التأكد من مدى صحة و دقة العمليات و قدرة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات و يجب في التحقيق التفريق بين الحقائق و الآراء. بحيث التحقيق أساسا على العمليات و الحسابات و هو العنصر المشترك بين المراجعة الداخلية و الخارجية .

التحليل: ويقتضي الفحص ألانتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الوقاية الداخلية والحسابات الإجراءات المحاسبية ومختلف السجلات و المستندات داخل نطاق الفحص.

الالتزام: ويقصد به مدى التوافق بين السياسات الإدارية من جهة أخرى الانضباط في التنظيم.

التقييم: وهو التقييم الشخصي للمراجع عن مدى كفاءة وفعالية مختلف السياسات المعمول بها للمؤسسة، بغية ترشيد الإجراءات وتطوير الأداء وتقديم الاقتراحات كذلك.

التقرير: حيث يبرز المراجع الطريقة التي قام بها خلال عملية المعالجة ومع مجموعة النتائج المتحصل عليها.

المرحلة الثالثة : تقرير المراجع :في هده الخطوة يقوم المراجع بحوصلة لمجمل ما قام به لفحوصات لمختلف البنود مشيرا إلى مدى التزام المؤسسة في تطبيق المحاسبة المتعارف عليها و كذلك مدى استمرار في تطبيقها من خلال سنوات سابقة كما يشير إلى نتيجة تقييمه لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ،و نقاد القوة و ضعف الموجودة فيه و سبل التي تؤدي إلى تحسينها مدعما كل هده النتائج بإثباتات و براهين مقنعة ،و في ختام تقريره يبدي التوصيات اللازمة لتصحيح و تحسين الأداء إبداء كذلك لرأيه بصفة موضوعية حول حسابات المؤسسة سواء بالإيجاب أو السلب.[1]

[1] عبد السلام أشتوي، المراجعة معايير و إجراءات، الدار الجامعية، ليبيا،1990، ص:11

المطلب الثاني: ماهية نظام المعلومات

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى مفهوم نظام المعلومات وأهميته وأنواعه وأسباب فشله ونجاحه.

الفرع الأول: تعريف نظام المعلومات وأهميته :في هدا الفرع سنتطرق إلى مفهوم نظام المعلومات مع ذكر الأهمية.

أولاً: تعريف نظام المعلومات

عرفه Robert reix بأنه "مجموعة منظمة من المورد: مواد، برامج، افرد، بيانات، وإجراءات مساعدة على اكتساب، معالجة، وتخزين، تواصل المعلومات (بشكل بيانات، نصوص، صور، أصوات ....) في المنظمات.[1]

وهناك تعريف أخر لكني فان Kenn van والذي عرف نظام المعلومات بأنه: «عبارة عن أسلوب منظم لجمع المعلومات عن الماضي والحاضر لكي تساعد في التنبؤ بالمستقبل والخاصة بالعمليات المنظمة الداخلة والبيئة الخارجية لمساعدة المنظمة في اتخاذ القرارات الخاصة بالتخطيط.[2]

من التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريف نظام المعلومات على أنه مجموعة من الموارد (الأجهزة والبرامج والموظفين والبيانات والإجراءات)، المرتبطة مع بعضها البعض لجمع ومعالجة وتخزين ونقل المعلومات (البيانات والنصوص والصور والأصوات الخ .....) في المنظمات من أجل المساعدة في اتخاذ القرار.

ثانياً: أهمية نظام المعلومات:

في الماضي كانت الموارد المادية والكوادر البشرية هي أهم الموارد التي تحتاجها المنشآت (الشركات والمؤسسات والوزارات)في أعمالها، ولكن في هذه الأيام برز دور المعلومات، وأصبحت المعلومات ضرورية جداً للقيام بالعمليات والأنشطة المختلفة داخل المنشأة، فإجراء العمليات المختلفة من تخطيط وتنظيم واتخاذ القرار وتشغيل يتطلب التعامل مع حجم كبير من المعلومات، ولو أننا شبهنا المجتمع بالجسم البشري، فإن أهمية المعلومات وأنظمتها في المجتمعات الحديثة مثل أهمية الدم الذي يتدفق في الشرايين ولا يمكن ان يحي الجسم بدونه ويبرز نظام المعلومات في خدمة الإدارات الحديثة في كونه الإدارة التي تشمل وتجمع وتقدم المعلومات فنظام المعلومات فهو القلب النابض الذي يضخ الدم إلى جميع أنحاء الجسم البشري.[3]

تكمن أهمية نظم المعلومات في أنها ناحية وظيفية هامة للإدارة لتحقيق أهداف المؤسسة. كما أن نظام المعلومات جزء أساسي وهام من موارد التنظيم، ومن ثم له تأثير بليغ على كفاءة التشغيل من جهة، وإنتاجية العاملين ورضا العملاء من جهة أخرى.

[1] Reix, Robert, traitement des systém d informations édition vuibrert, 2001, page:165

[2] علاء عبد الرزاق السالمي، رياض حامد الدباغ، تقنيات المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن،2001، ص:24.

[3] فؤاد ألشرابي، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن، 2008، ص 15.

تعتمد المؤسسة على نظام المعلومات كمصدر رئيسي لدعم فاعلية اتخاذ القرارات وفرصة حيوية خلاقة لعمل كثير من الناس. وفي الأخير وخلاصة للأهمية السابقة يمكن القول بأن نظام المعلومات مكون هام لتطوير الميزة التنافسية للمنشأة وأعمالها.[1]

الفرع الثاني: أنواع نظم المعلومات

لنظام المعلومات أنواع وأشكال عديدة حيث لا يوجد نظام معلومات واحد وشامل يصلح لكل الاحتياجات والمستويات داخل المنظمة، ومن هذا المنطلق سيتم اختيار نظام المعلومات حسب وظائف المؤسسة:

1-**نظام المعلومات التسويقية**: إن هدف التسويق هو تحديد المستهلكين المستهدفين والوصول إليهم لتسويق وبيع السلع والخدمات، واهم وظائف التسويق هي إدارة البيع، تلبية الطلبات، أبحاث السوق، التسعير، الترويج والتوزيع ويعتبر نظام المعلومات التسويقية من الأنظمة الأساسية والمهمة في المنظمة اليوم.[2]

2-**نظام المعلومات الإنتاج والتصنيع**: تحتاج المنظمات إلى نظام يساعد على عمليات التصنيع والإنتاج ولقد قدمت النظم الحديثة نظام معلومات الإنتاجية ويسمى بنظام الإنتاج والتصنيع وتتمثل وظائفه في تنظيم جداول الإنتاج، متابعة المشتريات، النقل، استقبال المشتريات، هندسة المنتجات والعمليات التشغيلية، متابعة الجودة.[3]

3-**نظام معلومات المالية والمحاسبة**: يخدم هدا النظام وظيفة المحاسبة والمالية حيث يقم التقارير المحاسبية والمالية لكافة المدرين في جميع المستويات، وهناك عدة أنظمة متفرعة في النظام والتي تتمثل في نظام دفتر الأستاذ العام، نظام الموازنة، نظام المالية.[4]

4-**نظام معلومات البشرية**: يقصد بنظام المعلومات الخاصة بموارد البشرية تلك النظم التي تدعم التخطيط والتنسيق والرقابة للموارد البشرية في المنظمة، وهده النظم تزود المديرين في إدارة الموارد البشرية بالمعلومات ذات العلاقة بجميع الوظائف والأنشطة التي تدخل نطاق الموارد البشرية في المنظمة مثال السياسات والإجراءات الخاصة بالاختيار والتعيين، والترقية، وتقييم، والفصل، والنقل والرواتب، والتوصيف الوظيفي، والتدريب العلاقات العاملين سجلاتهم الحوافز و تعويضات .... وغيرها. وتوفر هده النظم أيضا معلومات قيمة تتعلق بالجوانب الشخصية للعاملين.[5]

الفرع الثالث: مطالبات نجاح و معوقات نظام المعلومات

أولا: مطالبات النجاح:

- تحيد أهداف وغايات الإدارة بشكل واضح.

---

[1] كامل السيد غراب، نظم المعلومات الإدارية، مدخل إداري، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر،1999،ص:85.

[2] أسمهان ماجد طاهر، مها مهدي الخفاف، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2011، ص 70.

[3] نفس المرجع السابق ص 70-71.

[4] - اسمهان ماجد نفس المرجع السابق ص 71-72

[5] ثابت عبد الرحمان ادريس،نظم المعلومات الادارية في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص:139.

- التخطيط الفعال لاحتياجات النظام من الموارد المتعددة.

- الرقابة والمتابعة المستمرة على كافة عناصر النظام من لضمان كفاءة فعالية أدائه.

- توفير الوقت اللازم والكاف لعملية إعداد وتصميم النظام من اجل بنائه على أسس سليمة.

- سهولة استخدام مخرجات النظام مما يتطلب دعم السلوك الإيجابي لدي السلوك الإيجابي لدى العاملين بالنظام والمستفيدين منه.

ثانيا: المعوقات:

- عدم دراسة وتقرير المخاطر وعدم التأكد في أنظمة التطوير.
- تناقص قيمة المعلومات بمرور الزمن.
- التغير السريع في تكنولوجيا الحاسب الآلي.
- التغيرات البيئية تؤدي إلى تغيرات في الاحتياجات من المعلومات.[1]

مراجعة نظام المعلومات:

إن لوظيفة المراجعة الداخلية دور كبير في تفعيل نظام المعلومات باعتبارها قيمة مضافة تؤثر بها إيجابا على المؤسسة حيث تقوم بفحص المعلومات التي تعتبر قاعدة بيانات نظام المعلومات بالمؤسسة إضافة إلى مدى قدرتها على اكتشاف الأخطاء التي قد يقع فيها نظام المعلومات مما يسبب نقص في كفاءة أدائه و بالتالي عدم جودة المخرجات.

[1] رجم خالد، أثر نظام معلومات الموارد البشرية على أداء العاملين، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص :89-90.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنحاول في هذا المبحث التعرض لأهم الدراسات السابقة (عربية وأجنبية) التي لها علاقة مباشرة بمتغيرات الدراسة، وقد تم عرض هذه الدراسات السابقة وفق تتبع زمني من الأقدم إلى الأحدث، ثم بعد ذلك التعقيب على هذه الدراسات وإبراز أهم نقاط التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، ونختتم المبحث بإبراز جوانب الاستفادة من هذه الدراسات السابقة وما أضافته إلى الدراسة الحالية.

المطلب الأول:الدراسات:

- **دراسة خلافي فاطمة بعنوان، أثر المراجعة الداخلية على أداء نظام المعلومات دراسة حالة مؤسسة BATuSID،رسالة مستر، جامعة قاصدي مرباح، وقلة، تخصص تدقيق و مراقبة التسيير،السنة 2013–2014.**

حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إظهار الأعمال التي تقوم بها المراجعة الداخلية و مدى مساهمتها في خلق القيمة المضافة و كدالك الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تحسين أداء المؤسسة.

حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في الفصل الأول الخاص بالجانب النظري أما الجانب التطبيقي فبني على منهج دراسة الحالة.

ومن أبرز النتائج المتوصل إليها وجود نظام قوي وفعال للمراجعة الداخلية بالمؤسسة يمكنها من اكتشاف الأخطاء و اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

- **دراسة سليم مسلم الحكيم دراسة بعنوان، إمكانية الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي من قبل مفتشي الجهاز المركزي للرقابة المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2010.**

حيث تمحور هدف الدراسة حول دراسة إمكانية الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة من قبل مفتشي الجهاز عند قيامهم بعملية التدقيق المؤسسات الاقتصادية التي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة وفق المعايير الرقابة على نظام المعلومات، بما يتناسب مع التطور الحاصل،في مجال استخدام تقنية المعلومات في النظم المحاسبية.

كما استخدم الباحث منهجية مختلطة استقرائية استنباطية، تبدأ من دراسة هذه المعايير ثم دراسة إمكانية تطبيقها من قبل مفتشي الجهاز المركزي للرقابة المالية ومدى جدوى هذا التطبيق، ليصل في نهاية المطاف إلى تحديد نتائج الاستقراء، وتحديد المقترحات والتوصيات، المنسجمة مع هذه النتائج، وأهم الأدوات المستخدمة لجمع البيانات والمعلومات من المراجع العلمية واستخدام أسلوب الاستبانة، أما فيما يخص عينة البحث المختارة فكانت مجموعة من الشركات منها مجموعة مصارف، مجموعة

من المؤسسات، مجموعتا الصناعي، مجموعة النفط حيث اختيار مفتشي الحسابات الذين يقومون بعملية الرقابة على هذه الشركات.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية تعبر عن ازدياد الفعالية الرقابية على تقنية المعلومات وذلك مع ازدياد استخدام الضوابط الرقابية المتعلقة وفق المعايير الرقابية المتعارف عليها، كما توجد فروقات ذات دلالة إحصائية تعبر عن ازدياد الفعالية الرقابية على تقنية المعلومات وذلك مع ازدياد استخدام إجراءات الرقابة من قبل مفتشي الحسابات.

- **دراسة عيادي محمد الأمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة(دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية الدورة مبيعات– مقبوضات)، مذكرة ماجستير،علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.**

هدفت الدراسة إلى إبراز دور و أهمية نظم الرقابة و المراجعة الداخلية في مراقبة المعلومات المحاسبية في النظم اليدوية أو الآلية و كذلك إبراز الأسس النظرية و التطبيقية التي يرتكز عليها هذا النظام.

حيث اعتمد الباحث على منهج التاريخي بما يتناسب مع سرد مفهوم تطور المحاسبة و المنهجين الوصفي و التحليلي بما يتناسب مع عرض نظام المعلومات المحاسبي و أدوات تقييمية.

و من أهم النتائج المتوصل إليها أن استخدام نظم المعالجة الآلية يؤدي إلى خلق بيئة تساعد على ظهور مخاطر جديدة و هو ما تطلب بناء نظم رقابة فعالة لتحكم فيها و كذلك كان من الضروري اعتماد برامج آلية تتوفر على إجراءات رقابية جديدة لاكتشاف الأخطاء و الغش بالإضافة إلى معرفة الوظائف التي يقوم بها نظام المعلومات المحاسبي

- دراسة .Louise Blas(2008-2009) ,

هدفت هده الدراسة إلى مراجعة قاعدة بيانات البرمجيات للمؤسسة و اقتراح مجموعة من التحسينات لدعم البرمجيات الجديدة المدرجة في تقريره المعد و قد تمت هده الدراسة في فترة زمنية قدرها ثلاثة أشهر في مؤسسة رنيه سيدو

و من بين النتائج المتوصل إليها أن التدقيق هو عبارة عن منهج للدين يرون قيمة عند انتهاج معايير الجودة و كذا الهياكل الصغيرة، مثل جمعيات الشركات المتوسطة و الصغيرة التي تعمل على تحسين كفاءتها.

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية:

نلاحظ من خلال الدراسات السابقة أنها تتفق مع الدراسات الحالية من حيث المضمون والمتمثل في توضيح وإظهار الدور الكبير الذي تقدمه وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين فعالية نظام المعلومات، أما فيم يخص وجه الاختلاف بين جميع الدراسات السابقة أو الحالية فيتمثل في استعمال المنهج المتبع لكل دراسة، الفترة الزمنية و المكانية، و كذلك من حيث المتغيرات.

البيان	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
من حيث الزمان والمكان	أنجزت دراستنا في الفترة الزمنية في الفصل الأول من سنة 2016 أما بالنسبة للحدود المكانية فكانت بمؤسسة البنك	تمت في بيئة عربية وأجنبية وكانت من سنوات 2008 إلى 2013، حيث شملت الدراسات الأماكن التالية: الجزائر،

	الوطني الجزائري في مدينة سكيكدة.	سوريا.
من حيث هدف الدراسة	تهدف دراستنا معرفة واقع المراجعة الداخلية بالمؤسسة و إبراز دورها في تحسين مخرجات نظام المعلومات.	إن الهدف الأساسي لمختلف هده الدراسات هو معرفة الأعمال التي تقوم بها المراجعة الداخلية و مدى مساهمتها في خلق القيمة المضافة للمؤسسة و إمكانية الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية إضافة إلى مراجعة قاعدة بيانات برمجيات المؤسسة.
من حيث منهج الدراسة	حاولنا في دراستنا إسقاط الجانب النظري على الواقع العملي حيث استخدمنا الاستبيان والمقابلة من أجل دراسة أراء الموظفين و المراجعين الداخليين للمؤسسة من أجل معرفة أثر المراجعة الداخلية في تحسين فعالية نظام المعلومات بالمؤسسة.	استخدمت بعض الدراسات المنهج الوصفي التحليلي و التاريخي وكذلك منهجية استقرائية استنباطية
من حيث نوع القطاع	استهدفت الدراسة القطاع الاقتصادي .	كانت الدراسات معظمها في المؤسسات الاقتصادية والمالية.
من حيث المتغيرات	المتغير المستقل هو المراجعة الداخلية أما المتغير التابع فيمثل نظام المعلومات الإداري.	تناولت الدراسات السابقة متغيرات مختلفة منها: _المراجعة الداخلية و نظام المعلومات _الرقابة و نظم المعلومات

خلاصة:

تعتبر المراجعة الداخلية أداة من أدوات الرقابة الداخلية في المؤسسة، فهي نظام فرعي لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، و يدل وجود مراجعة داخلية فعالة على قوة أنظمة الرقابة الداخلية لذلك نجد اهتمام إدارة المؤسسات بالمراجعة الداخلية ومن موجبات اهتمام الإدارة بوظيفة المراجعة الداخلية كبر حجم المؤسسات و توسع أعمالها و تنوع أنشطتها و زيادة عملياتها.

و تلبي وظيفة المراجعة الداخلية الفعالة احتياجات الإدارة من التقارير الصحيحة التي تطمئن الإدارة على آلية سير العمل و درجة توافقه مع الخطط و السياسات و التي تبين درجة الالتزام بالقوانين و الأنظمة الداخلية.

ومما سبق يمكننا أن نقول أن المراجعة الداخلية تعد من أهم الوظائف في المؤسسة حيث تعمل في صالحها و في خدمة الإدارة لأجل ضمان السير الحسن للمؤسسة و تمارس وظيفة المراجعة في ظل مجموعة من المعايير من أجل تطبيق هده الأخيرة في القوانين المتعارف عليها و كدلك تم التطرق إلى نظام المعلومات بشتى أنواعه و مدى نجاح أو فشل هدا النظام.

الفصل الثاني

الدارسة الميدانية

تمهيد

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى وظيفة المراجعة الداخلية و نظام المعلومات بصفة عامة، سأقوم من خلال هذا الفصل بمحاولة إسقاط ما جاء في الجانب النظري على مؤسسة البنك الوطني الجزائري ، مبرزين في ذلك واقع وظيفة المراجعة ومدى مساهمتها في تحسين فعالية نظام المعلومات في المؤسسة محل الدراسة. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى النقاط التالية:

المبحث الأول : طريقة و أدوات الدراسة

المبحث الثاني:النتائج و المناقشة

المبحث الأول: طريقة و أدوات الدراسة

سنحاول من خلال هذا المبحث تحديد الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية لهذا الموضوع قصد تنظيم المعلومات من أجل الوصول إلى الحقائق والنتائج، وسنتعرف على الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة وسبب اختيارها وكذا مجال إجراء الدراسة.

المطلب الأول: عينة و مجتمع الدراسة

الفرع الأول: نبده تاريخية عن بنك الجزائر

يعتبر البنك الوطني الجزائري أحد أهم البنوك التجارية في الجزائر التي ظهرت بعد التأميم .

ويمكن تقديمه كأي بنك تجاري ولا يمكن أن ندرك نشأة هدا البنك إلا باستعراض تطور النظام البنكي الجزائري خلال المرحلتين الأساسيتين قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية باعتباره وليد التأميم البنكي في سنة 1966.

سنوجز المرحلتين اللتين مر بهما النظام البنكي الجزائري ومن تم نشأة البنك الوطني الجزائري ونبين أهم الوظائف التي يقوم بها .

الفرع الثاني: تطور النظام البنكي الجزائري

1_مرحلة ماقبل الإصلاحات الاقتصادية (1962-1988) :

بعد الاستقلال لم يكن هناك أكتر من 20 بنكا على المستوى الوطني وقد كانت معظمها مسيرة فرنسيا فقد كان النظام المصرفي قبل التأميمات يضم :

1- البنك المركزي الجزائري BCA : أنشأ في 1962/12/13 .

2- الصندوق الجزائري للتنمية CAD : أنشأ في 1963/05/07 .

3- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP : أنشأ في 1964/08/10 .

وعملت الدولة الجزائرية بعد استقلالها على أن يكون الدينار الجزائري هو عملة الدولة الجزائرية المستقلة وكان دلك في أفريل 1964 واتجهت إلى تأميم جميع البنوك التجارية و الأجنبية وشرائها في سنة 1966 لإقامة نظام مالي ناجح فكان أول البنوك التجارية المؤممة هو البنك الوطني الجزائري BNA وانشأ في 1966/06/13 ويليه إنشاء القرض الشعبي الجزائري APCوأنشأ في 1966/12/19 والبنك الخارجي الجزائريAEB وأنشأ في 1967/10/19 وتوسعت الدائرة البنكية بإنشاء بنك التنمية الريفيةBADR في 1982/03/13 وبنك التنمية المحلية BDL في 1985/04/30 .

2_مرحلة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية إلى يومنا هدا :

تميزت بظهور قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 الذي أعاد تعريف هيكل النظام البنكي وجعل القانون المصرفي في سياق التشريع البنكي المعمول به في البلدان المعاصرة ويعتبر هدا القانون من أهم القوانين الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر سنة 1988 حيت أصبحت البنوك كباقي المؤسسات التجارية تتمتع باستقلالية في التسيير وأصبحت تمارس نشاطا تجاريا واسعا بدل أن كانت بنوك إيداع فقط حيت بدأت في التعامل بصرف العمولات وإعطاء القروض بفوائد كما أنها أصبحت خاضعة للضرائب كغيرها من المؤسسات التجارية.

الفرع الثالث: تعريف البنك الوطني الجزائري و وظائفه:

هو بنك تجاري تأسس في 13جوان 1966 بموجب القرار رقم 66-155 وهو عبارة عن شركة مساهمة برأسمال اجتماعي 1000000000 دج وتطور إلى أن صار يقدر بحوالي 8000000000 دج وهو بنك ودائع واستثمارات المنشآت المالية والوطنية وهو متخصص في تمويل مؤسسات القطاع الصناعي والتجاري ومن أهم وظائفه:

1- تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان القصير والمتوسط الأجل وضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والتسليف على البضائع الخصم والاعتمادات المستندية .

2- قبل ظهور بنك التنمية الريفية كان يقوم بمنح الائتمان الزراعي للقطاع السير ذاتيا مع المساهمة في مراقبة وحدات الإنتاج الزراعي.

3-تقديم قروض إلى المنشآت الصناعية العامة والخاصة.

4- إضافة إلى تلقي الودائع من الجمهور ومختلف ادخارا ته وتوفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها وتعتبر هده الوظيفة عادية ورئيسية لأي بنك تجاري .

✓ **مجتمع الدراسة**

يتكون مجتمع الدراسة من 22 شخصا جميعهم ينتمون إلى البنك الجزائري بسكيكدة وقد تم اختيار هدا البنك نظرا لأهميته.

✓ **متغيرات الدراسة**

أ- **المتغير المستقل**:المراجعة الداخلية

ب-المتغير التابع: نظام المعلومات

✓ **مصادر جمع المعلومات**

استخدم الباحث العديد من المصادر في دراسته الحالية، وهي موضحة كالتالي:

أ- المصادر الثانوية :تتمثل في:

- الوثائق والنشرات والإحصائيات التي لها علاقة بموضوع البحث.

- الكتب والمراجع والدوريات والمجلات.
- الدراسات والبحوث السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث.

ب- المصادر الأولية:

- فتمثلت في تطوير استبيانا لجمع البيانات والمعلومات اللازمة عن مجتمع الدراسة ومعالجتها وتحليلها إحصائيًا والحصول على النتائج.

المطلب الثاني :أداة الدراسة و البرامج و الأدوات الإحصائية المستخدمة في معالجة المعطيات

الفرع الأول : الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات :

لقد قمنا باستخدام مجموعة من الأدوات

✓ **المقابلة:** تعتبر المقابلة أداة هامة من أدوات البحث العلمي التي تمكن الباحث من الوصول إلى ما يهدف إليه حيث قمنا باستخدامها للحصول على مجموعة من المعلومات حول المؤسسة و المراجعة الداخلية و كذلك نظام معلومات المؤسسة.

حيث قمت بإجراء مقابلة مع مدير المؤسسة والدي يعتبر المراجع الداخلي الرئيسي للمؤسسة وكانت أسئلة المقابلة تدور حول:

_ المراجعة الداخلية وما تحمله من أهمية للمؤسسة؟

_ مجموعة الأعمال التي يقوم بها المراجع في المؤسسة؟

_ الصعوبات التي يتلقاها المراجع داخل المؤسسة؟

_ مدى الأهمية التي يقدمها نظام المعلومات؟

_ أنظمة المعلومات المستعملة في المؤسسة و ما مدى نجاحها؟

_ مدي مساهمة نظام المعلومات في توفير الجهد و الوقت؟

_ أهم السياسات الأمنية المتبعة لحماية النظام؟

و لقد كانت النتائج كما يلي:

_ حيث أن المراجع الرئيسي أجاب على السؤال الأول قائلا بأن للمراجعة الداخلية أهمية كبيرة و بليغة باعتبارها فرع من فروع الرقابة التي يقوم بها إضافة إلى منع الغش و تفادي وقوع الأخطاء من طرف العمال و اكتشاف الأخطاء وقت حدوثها إضافة إلى تفادي الوقوع في تحويل الأموال بطرق غير شرعية.

أما عن الأعمال التي يقوم بها فكانت متمثلة في مايلي:

_ المراجعة المستمرة و إتمام كل العمليات التي يقوم بها العمال مثلا: شخص سيقوم بسحب مبلغ مالي يفوق 20000دج فإن المراجع الرئيسي هو الذي يقوم بعملية المراجعة و كذلك التصديق (التأكيد) على هذه العملية حتى يتم تحويل الأموال validation.

نفس الشيء بالنسبة للعملات الصعبة.

و بالنسبة للأهمية التي يقدمها نظام المعلومات بالمؤسسة فهو يوفر الوقت والجهد، سهولة القيام بالعمليات، نظام عمل غير متصل بالانترنت، سهولة العمل و الرقابة.

مثال: المؤسسة الأم يمكنها أن تقوم بعملية الرقابة (أي رقابة الأعمال المنجزة في فروع المؤسسات الأخرى عبر كل الولايات) و هدا بفضل نظام المعلومات deltas v8.

أما عن أنظمة المعلومات المستعملة في المؤسسة فكانت قبل سنة deltas v4 2010 و بعد نفس السنة قاموا بشراء نظام معلومات متطور و فعال من فرنسا و هو delta v8.

ومن أهم السياسات الأمنية نذكر :

- ❖ وجود مضاد للفيروسات بالخادم.
- ❖ توفير رقم سري خاص بكل مستعمل للنظام لوحده.
- ❖ توفر المؤسسة على الأجهزة الأمنية المتعددة كالأمن من حرائق وإنذارات السرقة.
- ❖ منع إدخال حامل المعلومات (Flash Memory) بالحواسيب لأي سبب من الأسباب.

✓ **الملاحظة:** إضافة إلى الأداة الأولى (المقابلة) نجد أداة ثانية وهي عملية الملاحظة والتي ساعدتنا في طريقة تعامل المدير مع موظفي المؤسسة، و مدي توفر المؤسسة على برامج و كيفية العمل بها...الخ.

✓ **الاستبيان:** في الدراسة الميدانية التي قمنا بها داخل المؤسسة خلال التربص استخدمنا الاستبيان وذلك لما له من مميزات تتمثل بوضوح المعلومات وسهولة الحصول عليها، وقمنا بتفريغ وتحليل الاستبيان من خلال استخدام برنامج (SPSS) الإحصائي، وللاستفادة من هذه البيانات تم استخدام الاختبارات الإحصائية الموالية:

النسب المئوية والتكرارات للتعرف على الخصائص الشخصية لعينة الدراسة وتحديد اتجاه آراء عينة الدراسة في ما يتعلق بفقرات المحاور الرئيسية التي تضمنتها أداة الدراسة المتوسط الحسابي الموزون "المرجح"، استخدام الانحراف المعياري، اختبار (ألفا كرونباخ) لمعرفة مدى ثبات فقرات الاستبيان؛معامل الارتباط (بيرسون) لإيجاد العلاقة بين،كل فقرة والدرجة الكلية للمجال التابع له، كل مجال من المجالات الرئيسية والدرجة الكلية لفقرات الاستبيان.

صممنا الاستبيان في صورته الأولية مشتملا على ثلاث أجزاء وهي:

✓ **الجزء الأول معلومات عن أفراد العينة:** هدف هذا الجزء إلى جمع البيانات الديموغرافية فيما يتعلق بأفراد عينة الدراسة فأشتمل على متغيرات شخصية ووظيفية وهي: بالجنس، السن، المستوى العلمي، الأقدمية.

✓ **الجزء الثاني المراجعة الداخلية:** يهدف هذا الجزء إلى استكشاف مامدى أهمية المراجعة الداخلية في البنك الجزائري، ويحتوي على (7) فقرات تمثل معلومات عن المراجعة الداخلية وأعمالها.

- ✓ **الجزء الثالث نظام المعلومات:** يهدف هذا الجزء إلى معرفة مدى فعالية نظام المعلومات بالمؤسسة، ويتكون من (6) فقرات.
- ✓ **صدق الأداة:** بهدف التأكد من مدى انسجام فقرات الاستبيان مع ما أعدت لقياسه تم عرضها على 3محكمين، متخصصين وقد استجاب الطالب لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده، وبذلك خرج الاستبيان في صورته شبه النهائية ليتم تطبيقه على العينة.

كما تم استخدام مقياس لكرت الثلاثي لتحديد الاتجاه العام لآراء العاملين في كل محور من محاور الاستبيان بحيث قيمة المتوسط المرجح لهذا السؤال كما هو في الجدول رقم (1) الموالي:

الجدول رقم (2_1):مقياس لكرت الثلاثي

المتوسط المرجح	المستوى
من 1إلى 1,66	غير موافق
من 1,67 إلى 2,34	موافق بدرجة متوسط
من 2,35 إلى 3	موافق

المصدر: من إعداد الطالب

الجدول رقم (2_2)عدد الاستمارات المجاب عليها وغير المجاب عليها

المؤسسات	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المسترجعة	عدد الاستبيانات المسترجعة غير صالحة	عدد الاستبيانات المسترجعة الصالحة	النسبة
مؤسسة البنك	22	22	02	20	% 90,90

المصدر :من إعداد الطالب

الجدول رقم (2_3): جدول ليكارت الثلاثي

العبارات	موافق	محايد	غير موافق
الأوزان	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالب.

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لعرض النتائج ومناقشتها قصد الإجابة على تساؤلات الدراسة.

المطلب الأول :عرض النتائج

ويتم فيه حساب مقاييس الإحصاء الوصفي وذلك لوصف عينة الدراسة وإظهار خصائصها، وهذه الأساليب هي المتوسط الحسابي الموزون "المرجح" استخدام الانحراف المعياري اختبار (ألفا كرونباخ) لمعرفة مدى ثبات فقرات الاستبيان معامل الارتباط (بيرسون) لإيجاد العلاقة بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال التابع له كل مجال من المجالات الرئيسية والدرجة الكلية لفقرات الاستبيان.

أساليب المعالجة الإحصائية

استخدمنا الأساليب الإحصائية الآتية لغرض الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها وذلك وصولا لتحقيق أهدافها:

-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة ومعرفة الأهمية النسبية لكل فقرة من أبعاد الدراسة، وقد تم اعتماد المقياس التالي في تحديد الأهمية النسبية

الفرع الأول: ثبات أداة الدراسة

قمنا بحساب معامل الثبات Cronbach Alpha لغرض التحقق من ثبات أداة الدراسة على درجات أفراد العينة الجدول الموالي يبين نتائج أداة الثبات لهده الدراسة.

الجدول رقم (2_4) يوضح مدى صدق و ثبات الدراسة

Cronbach's Alpha	N of Items
0.620	13

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على النتائج الإحصائية المعطاة من برنامج Spss.

ومن خلال هذا الجدول يتضح أن معامل الثبات بلغت 0.620 أي بنسبة 62% وهذه النسبة أكبر من النسبة المقبولة و القدرة ب60 % هذا يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة ستكون ثابتة في حالة ما إدا تم استجوابهم مرة أخرى وهدا يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة حسنة من الثبات تطمئننا في تطبيقه على عينة الدراسة.

الفرع الثاني: خصائص أفراد عينة الدراسة

مجتمع وعينة الدراسة: وفي هدا العنصر يتم توضيح خصائص أفراد العينة ودلك من خلال الجدول التالي:

الجدول: رقم (2_5): البيانات الخاصة بالسمات الشخصية لأفراد العينة

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة%
1	الجنس	الذكور	14	70
		الإناث	06	30
2	السن	أقل من 30سنة	03	15
		أكثر من 30سنة	17	85
3	المستوى التعليمي	جامعي	12	60
		دراسات عليا	02	10
		دراسات أخرى	06	30
2	الأقدمية	أقل من 5سنوات	05	25
		من 5إلى 10سنوات	03	15
		أكثر من 10سنوات	12	60

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الspss

الجدول رقم (2_6) توزيع أفراد الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	**14**	**70**
أنثى	**06**	**30**
المجموع	**20**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لمخرجات Spss

من معطيات الجدول رقم (06) يتضح لنا أن نسبة الذكور تقدر بـ 70% ونسبة الإناث 30% نظرا لطبيعة وظروف العمل ولمزيد من الإيضاح ندرج الشكل رقم (01) التالي:

الشكل رقم (01): توزيع نسبة المستجوبين حسب الجنس

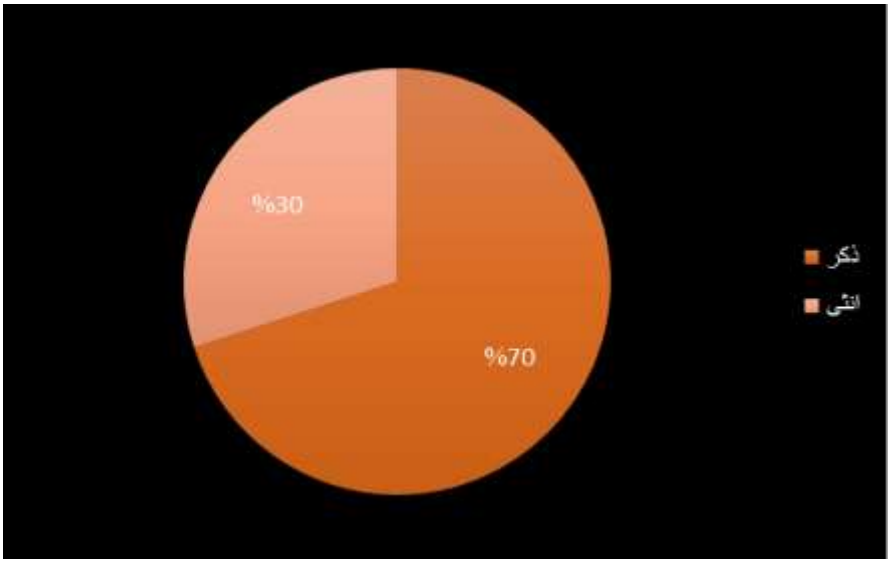

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج spss

الجدول رقم (2_7) توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير العمر

فئة العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	03	15
أكثر من 30 سنة	17	85
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج

أما عن توزيع عينة الدراسة حول السن ، فيشير الجدول رقم (07) إلى أن (15%) من عينة الدراسة بلغت أعمارهم من 30 فأقل ، و(85%) من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم من30 سنة فأكثر، أي الفئة التي تملك الخبرة في مجال العمل البنكي داخل المؤسسة والشكل رقم (02) يبين دلك.

الشكل رقم (02): توزيع نسبة المستجوبين حسب السن

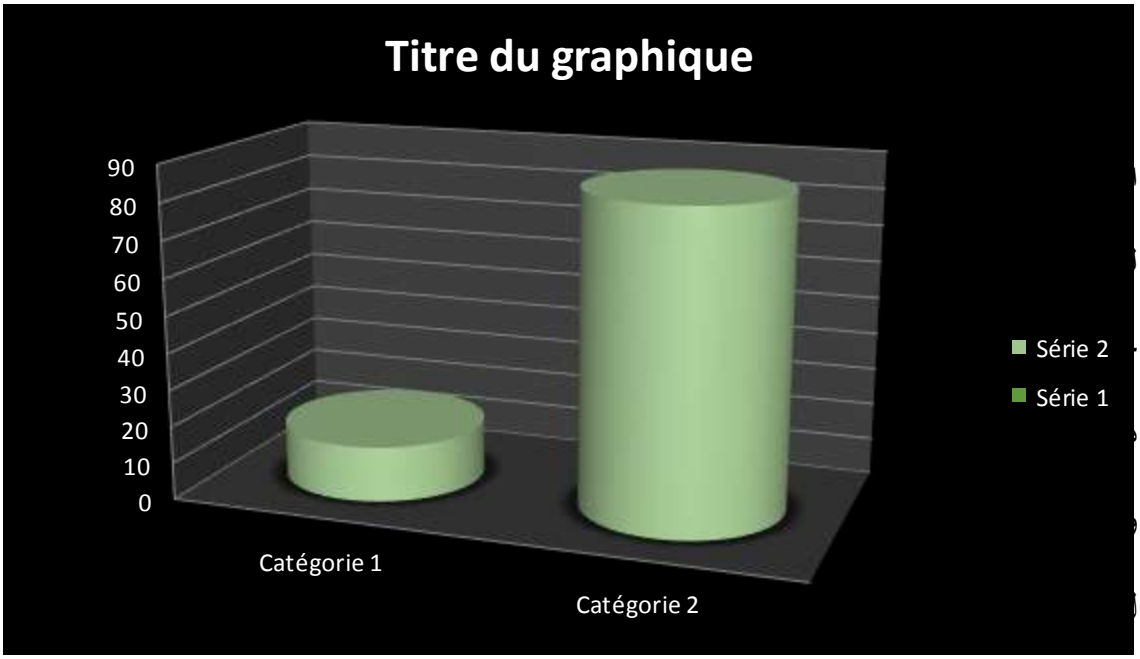

الجدول رقم (2_8): لتوزيع أفراد الدراسة وفقا للمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
جامعي	**12**	**60**
دراسات عليا	**02**	**10**
دراسات أخرى	**06**	**30**
المجموع	**20**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لمخرجات Spss

أما بالنسبة لتوزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي يختلف من موظف لأخر فيبين الجدول رقم (08) أن أكثر من نصف أفراد عينة الدراسة وبنسبة (60%) يحملون شهادة جامعي، وأن(10%) يحملون شهادات عليا، في حين حاملو شهادات أخرى بلغت نسبتهم(30 %)،تمثل نسبة 60 % من أفراد العينة حاصلين علي شهادات جامعية ، وهذا يبين أن المؤسسة تهتم في عملية التوظيف على الجامعيين كما هو مبين في الشكل رقم (03)، تدل هذه النتيجة على أن نسبة المستوى التعليمي الذي يتمتع به الموظفون مشجعة كمؤشر إيجابي على توفر قدرات مؤهلة علميا يساهم في تطوير ونمو المؤسسة بشكل فعال.

الشكل رقم (03): توزيع نسبة المستجوبون حسب المستوى التعليمي

الجدول رقم (2_9): توزيع أفراد الدراسة وفقا لسنوات العمل

سنوات العمل	التكرار	النسبة
أقل من 05 سنوات	05	25
من 05 إلى 10 سنوات	03	15
أكثر من 10 سنوات	12	60
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج spss

اما فيما يخص توزيع عينة الدراسة حسب سنوات العمل بالمؤسسة فيبين الجدول رقم (08) ،ان نسبة25%كانت أقل من 05سنوات اما بالنسبة للعاملين الذين كانت سنوات العمل من 05 إلى 10 سنوات فبلغت 15% ،ونسبة العاملين أكثر من 10سنوات فقد بلغت 60% كما هو مبين في الشكل (04) في توزيع نسبة سنوات العمل بالمؤسسة ، تدل هذه النسبة على أن معظم الموظفين لديهم خبرة كافية في ميدان العمل و المؤسسة تقوم بالحفاظ على هؤلاء الموظفين.

الشكل رقم (04):توزيع نسبة المستجوبين حسب سنوات العمل

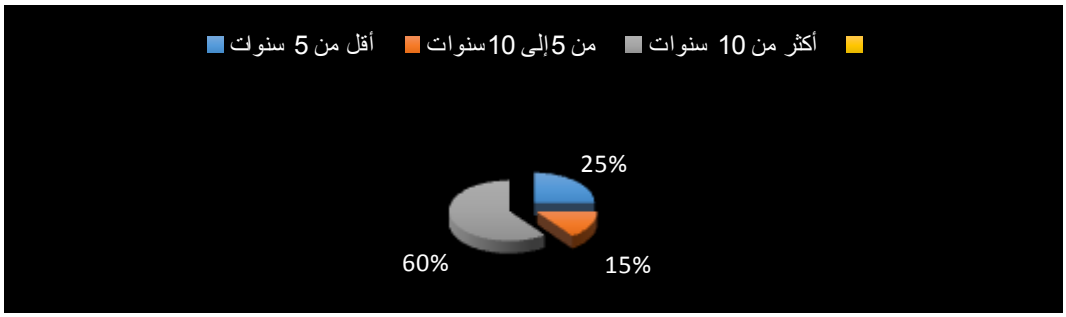

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج spss

اولا :تحليل فقرات الاستبيان

المجال الأول:المراجعة الداخلية

جدول رقم (2_10): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول

المجال	رقم	الفقرة	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	متوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
	1	أعمال المراجعة التي تخضع لها المؤسسة كافية؟	30	20	50	2,20	0,894	محايد
	2	تتم جميع أنواع المراجعة الداخلية في المؤسسة (مالية ومحاسبية،تشغيلية)؟	30	15	55	2,25	0,910	محايد
	3	هل مصلحة المراجعة الداخلية للمؤسسة تسمح بتنفيذ أعمال المراجعة بشكل فعال؟	00	30	70	2,70	0,470	موافق
	4	التقارير المرفوعة للإدارة من طرف المراجع الداخلي كافية؟	5	30	65	2,60	0,598	موافق
	5	إدارة المراجعة الداخلية قادرة على تحديد سلسلة الأنشطة التي تنجزها؟	00	10	90	2,90	0,308	موافق
	6	تعتبر تقارير المراجعة الداخلية أهم الوسائل المعتمد في الإدارة؟	00	00	100	3,00	0,00	موافق

	7	يسمح عمل المراجع الداخلي في الناحية المالية التأكد من دقة المعلومات المالية التي تساعد الإدارة للقيام بالتخطيط واتخاذ القرارات؟	00	00	100	3,00	0,00	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج spss

يظهر من خلال الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "**المتعلقة بأعمال المراجعة التي تخضع لها المؤسسة كافية**" قد بلغ (2.20) بانحراف معياري قدره (0.894) حيث كان الموظفين موافقين بدرجة متوسطة على أن المؤسسة تعتمد على أعمال المراجعة .

- و بالنسبة **للفقرة الثانية المتعلقة ب" تتم جميع أنواع المراجعة الداخلية في المؤسسة (مالية ومحاسبية، تشغيلية)؟**"بلغ المتوسط الحسابي فيها (2.25) وانحراف معياري (0.910) " أي أن هذه المؤسسة لا تطبق أنواع المراجعة الداخلية ككل بل حسب النشاط الذي تمارسه .

-أما الفقرة الثالثة" **هل مصلحة المراجعة الداخلية للمؤسسة تسمح بتنفيذ أعمال المراجعة بشكل فعال؟**" بلغ المتوسط الحسابي فيها (2.70) وانحراف معياري (0.470) و بنسبة 70 % يقولون بأن مصلحة المراجعة الداخلية تسمح بتنفيذ أعمال المراجعة بشكل فعال لأن دور المصلحة هو القيام بجميع الإجراءات و كافة مجالات العمل .

-أما الفقرة الرابعة" **التقارير المرفوعة للإدارة العليا من طرف المراجع الداخلي كافية؟**"بلغ المتوسط الحسابي فيها(2.60) وانحراف معياري (0.598) وأخذ المرتبة "**موافق**" بنسبة65 %حيث أن العمال يؤكدون بأن التقارير المرفوعة من طرف المراجع الداخلي للإدارة العليا كافية

أما بالنسبة للفقرة الخامسة يتضح لنا من خلال قيمة المتوسط الحسابي المقدر ب2,90 بانحراف معياري قدره 0,30 أن العينة المدروسة ترى أن إدارة المراجعة الداخلية قادرة على تحديد سلسلة الأنشطة التي تنجزها

حسب المتوسط الحسابي للفقرة السادسة و المقدر ب 3 أن العينة المدروسة تعتبر تقارير المراجعة الداخلية أهم الوسائل المعتمد في الإدارة حيث أنها تعتمد على تلك التقارير في اتخاذ الفرارات اللازمة و صدق القوائم المالية، و بالتالي تمكنها من معرفة مدى تحقيقها للأهداف.

بلغ المتوسط الحسابي للفقرة السابعة ب (3) هذا ما يدل على أن العينة ترى بأن عمل المراجع الداخلي في الناحية المالية يسمح بالتأكد من دقة المعلومات المالية التي تساعد الإدارة العليا للقيام بعملية التخطيط واتخاذ القرارات.

ثانيا :المجال الثاني: نظام المعلومات

جدول رقم (2_11): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني

المجال	رقم	الفقرة	غير موافق	محايد	موافق	متوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
	1	المؤسسة تحتوي على نظام معلومات متطور وفعال ؟	20	20	60	2,40	0,821	موافق
	2	يستخدم كل موظف كلمة سر خاصة به للدخول لنظام المعلومات الإلكتروني المستخدم في المصرف؟	00	00	100	3,00	0,00	موافق
	3	يقوم نظام المعلومات بإعطاء نتائج صحيحة وخالية من الأخطاء ؟	10	15	75	2,65	0,671	موافق
	4	يخضع عمل نظام المعلومات إلى خطوات و مراحل بهدف معالجة العمليات المالية ؟	00	10	90	2,90	0,308	موافق
	5	يقوم المدقق باستعمال تكنولوجيا المعلومات في عمله لأنه يزيد من الحصول على معلومات ذات موثوقية و فعالية؟	10	10	80	2,70	0,657	موافق
	6	يساهم نظام المعلومات في تسهيل عملية انتقال المعلومات بين المراجع و المصالح الأخرى و الإدارة العليا؟	00	05	95	2,95	0,224	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج spss

يتبين لنا من خلال الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي للفقرة الأولى بلغ (2,40) بانحراف معياري قدره (0,82) هذا ما يدل على أن إجابات عينة الدراسة ايجابية، حيث اتفقت على أن المؤسسة تتبنى نظام معلومات متطور وفعال من أجل توفير الحماية و الأمن لمعلوماتها و ضمان سريتها وتحقيق أهدافها.

أما بالنسبة للفقرة الثانية فقد بلغ المتوسط الحسابي لها بـ (3) حيث ترى عينة الدراسة أن كل موظف يستخدم كلمة سر خاصة به للدخول لنظام المعلومات الإلكتروني المستخدم في المصرف و التي تعتبر من أهم السياسات الأمنية المتبعة، قصد تجنب

سرقة المعلومات و التلاعب بها و الاختلاس ...، و هذا ما يضع على عاتق الموظف المسؤولية حول حماية المعلومات التي يقوم بمعالجتها.

أما فيما يخص الفقرة الثالثة بلغ متوسطها الحسابي بـ (2,65) بانحراف معياري قدره (0,67) حيث كانت إجابات عينة الدراسة ايجابية إذ ترى أن نظام المعلومات يقوم بإعطاء نتائج صحيحة وخالية من الأخطاء في حالة ما إذا تم إدخال معلومات صحيحة للنظام و القيام بمعالجتها، وهذا راجع لخبرة و التكوين الجيد للموظفين و عدم الوقوع في الأخطاء، هذا ما يسمح بالحصول على مخرجات دقيقة و خالية من الأخطاء.

في حين بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة (2,90) بانحراف معياري قدره (0,30) هذا ما يدل على أن العينة ترى أن عمل نظام المعلومات الذي تستخدمه المؤسسة يخضع إلى خطوات و مراحل عدة بهدف معالجة العمليات المالية، من أجل ضمان دقة و سلامة المخرجات التي يتم التوصل إليها في النهاية.

أما بالنسبة للفقرة الخامسة متوسطها الحسابي يقدر بـ (2,70) حيث بلغ انحرافها المعياري بـ (0,65)، من خلال هذه النتائج يتبين أن عينة الدراسة توافق على قيام المدقق باستعمال تكنولوجيا المعلومات في عمله لأنه يزيد من الحصول على معلومات ذات موثوقية و فعالية.

بلغ المتوسط الحسابي للفقرة السادسة بـ (2,95) و ذلك بانحراف معياري قدره (0,22) ، حيث ترى عينة الدراسة أن نظام المعلومات يساهم في تسهيل عملية انتقال المعلومات بين المراجع و المصالح الأخرى و الإدارة العليا، بالإضافة إلى ربح الوقت و توفير الجهد.

ثالثا : تحليل الانحدار الخطي بين المراجعة الداخلية ونظام المعلومات

الجدول الموالي يوضح دلك :

جدول رقم (2–12)يوضح الارتباط الخطي بين المراجعة الداخلية و نظام المعلومات

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,382[a]	,146	,098	1,39156

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على النتائج الإحصائية المعطاة من البرنامجSpss

يبين هدا الجدول نتيجة حساب معامل الارتباط ومعامل التحديد مربع قيمة معامل الارتباط و معامل الارتباط بين المراجعة الداخلية ونظام المعلومات هي 38.2%وان مدى الدقة لتقدير نظام المعلومات هي 14.6% وان باقي النسبة ترجع لعوامل أخرى لم تذكر

جدول رقم (2-13)يوضح تباين خط الانحدار بين المراجعة الداخلية و نظام المعلومات

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	5,944	1	5,944	3,070	,097[b]
	Résidus	34,856	18	1,936		
	Total	40,800	19			

من الجدول السابق نجد ما يلي :

-مجموع مربعات الانحدار يساوي 5,944 ومجموع مربعات البواقي هو 34.856 ومجموع المربعات الكلي يساوي 40.800

- درجة حرية الانحدار هي 1ودرجة حرية البواقي هي 18.

-معدل مربعات الانحدار هو 5.944 ومعدل مربعات البواقي هو 1.936.

-قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار هو 3.070 .

جدول رقم (2-14)يوضح قيم معاملات خط الانحدار

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	11,822	2,745		4,307	,000
	G	,256	,146	,382	1,752	,097

من الجدول السابق يمكن تحديد مقطع خط الانحدار a ميل خط الانحدار بالنسبة للمراجعة الداخلية وميل خط الانحدار بالنسبة لنظام المعلومات وفق المعادلة التالية:

$Y=a\,g+k$ ومنه معادلة خط الانحدار $y= 11,822+0,256K$

نتيجة تحليلية : من خلال تحليل الفرضيات وبالاعتماد على مقاييس المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الارتباط نلاحظ بأن عمال المؤسسة لديهم قدرات باستطاعتهم استخدمها في مجال عملهم من أجل رفع مستوى وظيفة المراجعة الداخلية و من أجل الرفع من فعالية نظام معلومات المؤسسة، غير أن المؤسسة تهتم بالظروف البيئية التي تؤثر في مستوى هذه الوظيفة وذلك من خلال

توفير جو ملائم للعمال أي أن هناك مستوى متوسط من المراجعة الداخلية في المؤسسة وكذلك هناك علاقة ارتباطيه بين المراجعة الداخلية و نظام المعلومات وهدا يدل على المؤسسات الاهتمام بالبيئة الداخلية والخارجية للعمل عند تطبيقها لتوجه الإبداعي .

أ_ المطلب الثاني: الاختبارات الخاصة بفرضيات الدراسة

سنقوم في هذا المطلب بعرض وتحليل نتائج فروض الدراسة:

الفرع الأول: اختبار الفرضية الأولى: تتوافر المؤسسة محل الدراسة على شروط التطبيق الكافي للمراجعة الداخلية؟

وللإجابة على الفرضية قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاستجابات المقدمة من أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول المتمثل في المراجعة الداخلية.

من الجدول رقم (10) نلاحظ أن:

ويظهر هدا من خلال موافقة الموظفين بدرجة متوسطة على أن المؤسسة تعتمد على أعمال المراجعة حيث قدر متوسط المرجح ب 2,20 والانحراف المعياري ب 0,894 وبنسبة 50 %وكما نجد الجواب على الفقرة 3 والمتمثل في أن مصلحة المراجعة الداخلية للمؤسسة تسمح بتنفيذ أعمال المراجعة بشكل فعال حيث بلغت نسبتها 70 %وهدا ما يؤكد بأن المؤسسة تتوافر على شروط التطبيق الكافي للمراجعة الداخلية وبشكل مقبول.

الفرع الثاني اختبار الفرضية الثانية: ما مدى اعتماد نظام المعلومات على مخرجات المراجعة الداخلية في المؤسسة؟

وللإجابة على الفرضية قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاستجابات المقدمة من أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني المتمثل في نظام المعلومات.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) المتضمن نظام المعلومات بالمؤسسة محل الدراسة أن نسبة 60 % من أفراد العينة كانت إجابتهم بأن المؤسسة تحتوى على نظام معلومات متطور و فعال ومنه تقودنا هده الإجابة على أن نظام المعلومات يساهم بشكل كبير في تسهيل عملية معالجة المعلومات و إعطائها شكل أحسن كما جاءت الفقرة الثانية و التي تنص على استعمال كلمة سر خاصة بكل موظف حيث بلغت نسبة اجابة الموظفين 100 % وهدا راجع لطبيعة العمل و خاصة في المؤسسات المالية و التي تتعامل بنظام الشبكات و قاعدة البيانات الموحدة لدا يجب عليها أن تفصل في الصلاحيات بين الموظفين في الأقسام المختلفة لكي يتحمل كل موظف مسؤولية الخطأ في حالة حدوثه و أما بالنسبة للسؤالين الرابع و السادس من المحور الأول اللذان يؤكدان على وجود الفرضية الثانية أي مدي اعتماد نظام المعلومات على مخرجات المراجعة الداخلية حيث أجاب الموظفون بنسبة 100% على اعتبار تقارير المراجعة الداخلية من أهم الوسائل المعتمدة في الإدارة حيث أكد الموظفون و بنسبة 65 %بأن هده التقارير كافية .

الفرع الثالث اختبار الفرضية الثالثة: فيما يكمن دور المراجعة الداخلية كأداة لتفعيل نظام المعلومات في المؤسسة؟

وللإجابة على الفرضية قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاستجابات المقدمة من أفراد عينة الدراسة على عبارات المحورين.

نلاحظ من خلال الجدول الأول أن إجابات الموظفين حول عمل المراجع الداخلي في الناحية المالية حيث بلغت نسبة إجاباتهم 100% و ما نسبته 80 % حول استعمال المراجع لتكنولوجيا المعلومات في عمله ومن هنا نستنتج أن لوظيفة المراجعة الداخلية دور

كبير و باعتبارها أداة لتفعيل نظام المعلومات في المؤسسة والدور الذي يساهم به المراجع الداخلي في الناحية المالية في دقة المعلومات و اختبار فعالية و موثوقية نظام المعلومات وهدا ما يؤكد الفرضية الثالثة.

خلاصة الفصل:

لقد تضمن هدا الفصل دراسة الحالة التي تم إعدادها من أجل إبراز الدور الذي تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين فعالية نظام المعلومات الإداري ولقد تم التطرق في هذا الفصل إلى منهج الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، إضافة إلى ذلك فلقد تم التطرق أيضا إلى الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية و كذي عرض نتائج الاستبيان الذي كان موجها إلى أفراد العينة المختارة بالمؤسسة حيث تم التركيز على الأسئلة التي يمكن من خلالها إثبات صحة الفرضيات التي تم بناؤها من أجل الوصول إلى الإجابة عن إشكالية البحث المطروحة و التي توصلنا من خلالها إلى تأكيد الدور المساهم و الفعال لوظيفة المراجعة الداخلية في رفع مستوى فعالية نظام المعلومات الإداري في المؤسسة.

الـخـاتـمـة

لقد سعينا من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية: **ما مدي مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين فعالية نظام المعلومات بالمؤسسة؟** وكعينة أجرينا هاته الدراسة على، مؤسسة البنك الوطني الجزائري محل الدراسة حيث تمت معالجة إشكالية الدراسة من خلال جانب نظري وجانب تطبيقي.

ففي الفصل الأول حاولنا حصر بعض المفاهيم المتعلقة بوظيفة المراجعة الداخلية ونظام المعلومات، وكذا الدراسات السابقة التي تمت في هذا الموضوع ومقارنتها بالدراسة الحالية، أما في الفصل الثاني قمنا بتحديد منهجية الدراسة وكذا الأدوات المستخدمة في جمع البيانات وبعرض نتائج الدراسة، ومن خلالها حاولنا الإجابة على الفرضيات المقترحة في الدراسة عن طريق الاستبيان، حيث توصلنا إلى جملة من النتائج، والتوصيات و الاقتراحات:

✓ **النتائج العامة :**

- أعمال المراجعة التي تخضع لها المؤسسة كافية بدرجة متوسطة؛
- أن مصلحة المراجعة الداخلية للمؤسسة تسمح بتنفيذ أعمال المراجعة بشكل ملائم وفعال؛
- قدرة وظيفة المراجعة الداخلية على القيام بدورها مما يسمح لها من تحديد سلسلة الأنشطة التي تنجزها؛
- للمراجع الداخلي دور كبير في التأكد من دقة البيانات والمعلومات التي تساعد الإدارة على القيام بالتخطيط واتخاذ القرارات في الوقت المناسب؛
- وجود نظام معلومات قوي وفعال مما يسهل على المؤسسة تحقيق أهدافها؛
- استعمال المؤسسة لنظام"DELTAV8" يساعدها في توفير الوقت والجهد وسهولة القيام بالعمليات (سهولة العمل) .

✓ **التوصيات والاقتراحات :**

- العمل على زيادة الاهتمام أكثر بوظيفة المراجعة الداخلية ،.
- العمل الدائم على إبقاء وظيفة المراجعة الداخلية مستقلة عن باقي أنشطة المؤسسة،.
- الحرص أمن نظام المعلومات بالمؤسسة.

أفاق البحث :

- مدى مساهمة نظم المعلومات في تحسين أداء وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة.
- أثر بيئة تكنولوجية المعلومات في المراجعة الداخلية.

وبهذا نرجو أن نكون قد ساهمنا ولو بجزء في تكملة جهود من سبقنا في هذا المجال، ونتمنى أن يتم إدراك ما جاءت به هذه الدراسة من قصور أو ما شابهها وهذا من خلال توسيع مجال الدراسة، ونتمنى التوفيق للمهتمين بهذا الموضوع.

قائمة المراجع

الكتب بالعربية:

1. ثابت عبد الرحمان ادريس،نظم المعلومات الادارية في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص:139.
2. عبد السلام أشتوي، المراجعة معايير و إجراءات، الدار الجامعية، ليبيا،1990، ص:11
3. عبد الوهاب خياطة، "تفتيش الحسابات و مراجعة الميزانيات"، مطبعة طربين، الطبعة الثالثة، دمشق، سوريا،1996، ص:22.
4. علاء عبد الرزاق السالمي، رياض حامد الدباغ، تقنيات المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن،2001، ص:24.
5. فتحي رزق السوافري،سمير كامل محمد و محمود مراد مصطفي، الاتجاهات الحديثة في الرقابة و المراجعة الداخلية دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002،ص:45.
6. فؤاد ألشرابي، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن، 2008، ص 15.
7. محمد سمير الصبان و إسماعيل إبراهيم جمعة الرقابة و المراجعة الداخلية ص:25.
8. أسمهان ماجد طاهر، مها مهدي الخفاف، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2011، ص 70.
9. علي عباس، الرقابة الإدارية على المال و الأعمال في الشركات المساهمة و المؤسسات المصرفية، مكتبة تلاع العلى، عمان، الأردن 1995، ص:04.
10. حامد محمود، محمد أبو العلا الطحان، محمد هشام الحمودي، أساليب المراجعة، جامعة التعليم المفتوح، القاهرة،مصر1994، ص20.
11. كامل السيد غراب، نظم المعلومات الإدارية، مدخل إداري، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر،1999،ص:85.
12. ثناء علي القباني، مراجعة نظم تشغيل البيانات إلكترونيا ص:15.
13. منصور حامد محمود، ثناء عطية فراج،"المراجعة الإدارية و تقييم الأداء، جامعة القاهرة،المطبعة المفتوحة، مصر،1994، ص8-9.

رسالة الماجستير:

1. رجم خالد، أثر نظام معلومات الموارد البشرية على أداء العاملين، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص :89-90.

المراجع الأجنبية:

1. Robert reix traitement des informations édition vibrait, 2001, page:165
2. IFACI:"les normes internationales pour la pratique professionnelle de l audit interne,"ed_1997 ,paris ,page :25 à30
3. les techniques d echantillonnage statistique et lauditeur :revue S.N.C N 07,1955,page :24
4. Jrenard : théorie et pratique de laudit interne,organisation,1995.
5. Jrenard op-3éme Édition page: 330- 332robert oliver, DESCF :audit commissarait aux comptes , aspects internationaux, eds dunod, paris, 2000, paga 67

G.Bendict & R.Keravel :Evaluation du contrôle interne dans la mission d'audit, Foucher,1990, page 39

الملاحق

الملحق رقم (01): قائمة الأساتذة المحكيمين للإستبانة

الرقم	إسم الأستاذ	الدرجة العلمية	الجهة العاملة
01	لشهب مسعود	أستاذ	جامعة20 أوث 1955– سكيكدة –
02	أسماء بوزيان	أستاذة مساعدة – أ –	جامعة20 أوث 1955– سكيكدة –
03	صيد محمد	أستاذ	جامعة20 أوث 1955– سكيكدة –

المصدر: من إعداد الطالب

الملحق رقم (02): يوضح الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,382[a]	,146	,098	1,39156

الملحق رقم (03):يوضح تحليل تباين خط الانحدار

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	5,944	1	5,944	3,070	,097[b]
	Résidus	34,856	18	1,936		
	Total	40,800	19			

الملحق رقم (04):يوضح قيم معاملات خط الانحدار

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	11,822	2,745		4,307	,000
	G	,256	,146	,382	1,752	,097

الملحق رقم (05): النسبة المئوية لعنصر الجنس

		Fréquence	Pourcentage
Valide	دكر	14	70,0
	انثى	6	30,0
	Total	20	100,0

الملحق رقم (06): النسبة المئوية لعنصر السن

		Fréquence	Pourcentage
Valide	اقل من 30	3	15,0
	اكبر من 30	17	85,0
	Total	20	100,0

الملحق رقم (07): النسبة المئوية المستوى التعليمي

		Fréquence	Pourcentage
Valide	جامعي	12	60,0
	دراسات عليا	2	10,0
	دراسات اخرى	6	30,0
	Total	20	100,0

الملحق رقم (08): النسبة المئوية سنوات العمل بالمؤسسة

		Fréquence	Pourcentage
Valide	اقل من 5 سنوات	5	25,0
	من 5 إلى 10	3	15,0
	أكثر من 10	12	60,0
	Total	20	100,0

الملحق رقم (09): معامل الثبات للإستبانة

Statistiques de fiabilitéالفا كرومباخ

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,620	13

الملحق رقم (10): معامل الإرتباط بين كل من المتغير المستقل والتابع.

		المراجعة الداخلية	نظام المعلومات
G	Corrélation de Pearson	1	,382
	Sig. (bilatérale)		,097
	N	20	20
K	Corrélation de Pearson	,382	1
	Sig. (bilatérale)	,097	
	N	20	20

الملحق رقم (11): قيم المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل من المتغير المستقل والتابع.

	N	Moyenne	Ecart type
VAR00001	20	2,20	,894
VAR00002	20	2,25	,910
VAR00003	20	2,70	,470
VAR00004	20	2,60	,598
VAR00005	20	2,90	,308
VAR00006	20	3,00	,000
VAR00007	20	3,00	,000
VAR00008	20	2,40	,821
VAR00009	20	3,00	,000
VAR00010	20	2,65	,671
VAR00011	20	2,90	,308
VAR00012	20	2,70	,657
VAR00013	20	2,95	,224
N valide (liste)	20		

الملحق رقم (12):

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم **التسيير**

تخصص : ثانية مستر تدقيق و مراقبة التسيير

مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين فعالية نظام المعلومات

دراسة حالة بنك الجزائرBNA_سكيكدة_

الاستبيان

إلي موظفو مؤسسة البنك الجزائري الكرام:

في إطار تحضير مذكرة ماستر أكاديمي تحت عنوان "مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين أداء فعالية نظام المعلومات في المؤسسة".

نرجو منكم الإجابة علي أسئلة الاستبيان، وذلك بوضع العلامة في الخانة التي تتفق مع رأيكم كمساعدة منكم لإنجاح هده الدراسة كما نعلمكم أن هده المعلومات سرية ولا تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي.

السنة الدراسية 2016/2015

أولا: المعلومات الشخصية :

1_ الجنس؟ ☐ **ذكر**

☐ **أنثى**

2_ السن؟ ☐ **أقل من 30 سنة** ☐ **أكثر من 30 سنة**

3_ المستوى التعليمي؟ ☐ **جامعي** ☐ **دراسات عليا** ☐ **دراسات أخرى**

4_ سنوات العمل ؟ ☐ **أقل من 05 سنوات** ☐ **من 05 إلى 10 سنوات**

☐ **أكثر من 10 سنـــوات**

ثانيا:المراجعة الداخلية

السؤال	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق
س1_ أعمال المراجعة التي تخضع لها المؤسسة كافية؟			
س2_ تتم جميع أنواع المراجعة في المؤسسة (مالية ومحاسبية، تشغيلية؟			
س3_ هل مصلحة المراجعة الداخلية للمؤسسة تسمح بتنفيذ أعمال المراجعة بشكل فعال؟			
س4_ التقارير المرفوعة من طرف المراجع الداخلي كافية؟			
س5_ إدارة المراجعة الداخلية قادرة تحديد سلسلة الأنشطة التي تنجزها؟			
س6_ تعتبر تقارير المراجعة الداخلية من أهم الأدوات المعتمدة في الإدارة؟			
س7_ يسمح عمل المراجع الداخلي في الناحية المالية التأكد من دقة المعلومات المالية التي تساعد الإدارة للقيام بالتخطيط و اتخاذ القرارات			

ثالثا: نظام المعلومات:

السؤال	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق
س1_ المؤسسة تتوفر على نظام معلومات فعال و متطور؟			
س2_ يستخدم كل موظف كلمة سر خاصة به للدخول لنظام المعلومات الالكتروني المستخدم في المصرف؟			
س3_ يقوم نظام المعلومات بإعطاء نتائج صحيحة بدرجة عالية و خالية من الأخطاء؟			
س4_ يخضع عمل نظام المعلومات إلى خطوات و مراحل بهدف معالجة العمليات المالية؟			
س5_ يقوم المدقق باستعمال تكنولوجيا المعلومات في عمله لأنه يزيد من الحصول على معلومات ذات موثوقية و فعالية؟			
س6_ يساهم نظام المعلومات في تسهيل عملية انتقال المعلومات بين المراجع و المصالح الأخرى والإدارة العليا؟			

شكرا لتقديم المساعدة

الطالب: بن موسى أحسن

الفهرس

الفهرس	الصفحة
الإهداء	IV
الشكر	V
الملخص	VI
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	IX
قائمة المختصرات	X
مقدمة	أ–ب
الفصل الأول : الأسس النظرية و التطبيقية للمراجعة الداخلية ونظام المعلومات	
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول :الأسس النظرية للمراجعة الداخلية و نظام المعلومات	2
المطلب الأول : ماهية المراجعة الداخلية	2
الفرع الأول : تعريف المراجعة الداخلية	2
الفرع الثاني :أهمية المراجعة الداخلية.	3
الفرع الثالث: أهداف المراجعة الداخلية	4
المطلب الثاني : أنواع و معايير و أدوات المراجعة الداخلية	4
الفرع الأول: أنواع المراجعة الداخلية.	4
الفرع الثاني : معايير المراجعة الداخلية.	5
الفرع الثالث: أدوات المراجعة الداخلية.	9
المطلب الثالث: منهجية المراجعة الداخلية.	13
الفرع الأول: المرحلة الأولى.	13
الفرع الثاني: المرحلة الثانية.	13
الفرع الثالث: المرحلة الثالثة.	14
المطلب الرابع: ماهية نظام المعلومات و أهميته.	14
الفرع الأول : تعريف نظام المعلومات	14

الفرع الثاني :أهمية نظام المعلومات.	15
الفرع الثالث:أنواع نظام المعلومات	16
الفرع الرابع: أسباب فشل ونجاح نظام المعلومات	17
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية للدراسة	18
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية و باللغات الأجنبية	18
المطلب الثاني : مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	20
خلاصة الفصل الأول	21
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية بنك الجزائر BNA_سكيكدة_	23
تمهيد الفصل الثاني	24
المبحث الأول :طريقة و أدوات الدراسة.	24
المطلب الأول: عينة و مجتمع الدراسة	24
الفرع الأول: نبذة عامة حول بنك الجزائر	24
الفرع الثاني: أهداف البنك	24
الفرع الثالث: مهام بنك الجزائر	25
المطلب الثاني : أدوات الدراسة	26
الفرع الأول: المقابلة	26
الفرع الثاني: الملاحظة	27
الفرع الثالث:الإستبيان	27
المبحث الثاني : النتائج و المناقشة	29
المطلب الأول : تحليل نتائج الدراسة	29
الفرع الأول: ثبات أداة الدراسة	29
الفرع الثاني:تحليل البيانات الشخصية للعينة	30
المطلب الثاني: مناقشة النتائج و اختبار الفرضيات	34
الفرع الأول: مناقشة النتائج	34
الفرع الثاني: اختبار الفرضيات	39
خلاصة الفصل الثاني	41
الخاتمة	43

قائمة المراجع	**46**
الملاحق	**48**
الفهرس	**56**